أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح – مع دراسة تطبيقية

الدكتور / سمير كامل محمد عيسي
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية التجارة – جامعة الاسكندرية

١ – مقدمة

تزايد الاهتمام فى قطاع الأعمال نحو الاعتماد على المدخل الأخلاقى فى مجالات إدارة الأعمال، المحاسبة، والمراجعة، والقاسم المشترك بين هذه المجالات هو الحاجة الى التمييز بين السلوك المقبول وغير المقبول من الناحية الأخلاقية. وأحيانا تكون المهمة سهلة، فعلى سبيل المثال تعتبر سرقة الأصول سلوكاً غير مقبول، وهذا لا يقبل الجدل، إلا أن هناك العديد من نماذج السلوك التى يصعب فيها التمييز المطلق.

ومن هذه النماذج السلوكية المثيرة للجدل ما تتخذه الإدارة من قرارات تتحكم من خلالها فى المعلومات المحاسبية التى تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالوحدة الاقتصادية. وقد تؤدى هذه القرارات الى التأثير ايجابياً أو سلبياً على صافى الدخل، مما قد يعتبره البعض نوعاً من التحايل أو التلاعب بالمعلومات المحاسبية طالما توافر فى هذا السلوك صفة التعمد، بينما قد يعتبره البعض الآخر– على الرغم من توافر صفة التعمد وتضليل مستخدمى البيانات المالية– سلوكاً قانونياً مشروعاً حتى ولو كان سلوكاً غير أخلاقى طالما أنه يحقق مصلحة الوحدة الاقتصادية.

وقد يؤدى سلوك الإدارة إما الى تخفيض الدخل بغرض تخفيض الضرائب، أو زيادته بغرض زيادة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، أو تمهيده عن طريق تخفيضه إذا كان مرتفعاً أو زيادته إذا كان منخفضاً، وذلك لتخفيض التقلبات الحادة فى مستوى الدخل لتحقيق الاستقرار فى أسعار الأسهم فى السوق. ومع أن هناك تبايناً فى الدوافع التى تحرك الإدارة، إلا أن سلوك التأثير على الدخل يأخذ أحد الاتجاهات السابقة، وهذا ما يعرف بإدارة الأرباح (Earnings Management).

وهناك قلقاً متزايداً من جانب المستثمرين حول بعض الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح، والتى تضعف الثقة فى القوائم المالية وتعوق التدفق الكفء لرأس المال فى الأسواق المالية. ويؤكد بعض الكتاب أن المديرين ينتهكون المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من خلال التقديرات المحاسبية، ويحرفون التقارير المالية عمداً. وفى سبتمبر ١٩٩٨ وفى خطاب لرئيس لجنة بورصة الأوراق المالية أبدى قلقاً حول ممارسة إدارة الأرباح والآثار السلبية لهذه الممارسة على جودة الأرباح والتقارير المالية (Magrath and Weld 2002).

وبلاشك أن لمهنة المراجعة دورها الايجابى فى الحد من الآثار السلبية لإدارة الأرباح، حيث أنها تهدف أساساً الى إبداء الرأى فى مدى عدالة وصدق القوائم المالية، وما يترتب على ذلك من إضفاء الثقة والمصداقية على البيانات التى تتضمنها تلك القوائم. وعند انجاز المراجعة لهذا الدور الجوهرى فإنها تفى بمسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع ككل بكفاءة وفعالية، الأمر الذى يتطلب وضع معايير ومستويات تضمن جودة الأداء حتى تحتفظ مهنة المراجعة بثقة المجتمع فيها.

وقد أثيرت تساؤلات هامة حول مصداقية تقرير المراجع عن القوائم المالية للشركات، ومدى جودة مخرجات عملية الرقابة الخارجية على الحسابات، وذلك نتيجة لانهيار بعض الشركات الأمريكية ذات الثقل الاقتصادى الكبير، وارتباط هذا الانهيار بالتلاعب فى حسابات تلك الشركات، وإلقاء اللوم على كبرى مكاتب المراجعة الأمريكية إما بسبب الاشتراك فى هذا التلاعب أو لعدم الكشف عنه. وقد أثيرت العديد من المخاوف وبدأ المستثمرون يشككون فى نظم إدارة الشركات التى تعرضت للانهيار، وأبدوا تساؤلاتهم حول مدى فعالية المعايير المحاسبية والإجراءات المطبقة فى الشركات ومدى مسؤولية مراجعى الحسابات عن انهيار الشركات.

وتعتبر عملية تحديد جودة المراجعة من الأمور الصعبة، وذلك لاختلاف طبيعتها وتعدد المستفيدين منها، إلا أن جودة المراجعة تعد مطلباً أساسياً لكافة المستفيدين من مهنة المراجعة، وذلك للأسباب الآتية: (Scott and Pitman 2005)

١- يراعى المراجع تنفيذ عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة لإضفاء أكبر مصداقية ممكنة على تقريره.
٢- ترغب إدارة المنشأة محل المراجعة فى إضفاء الثقة على قوائمها المالية، مما يتطلب أداء عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة.
٣- ترى المنظمات المهنية أن تحقيق الجودة عند تنفيذ مهام المراجعة، يضمن وفاء مهنة المراجعة بمسئولياتها تجاه كافة الأطراف المعنية.
٤- نظرا لحدة المنافسة بين مكاتب المراجعة فقد اتجهت أنظار كل من المراجعين والعملاء الى جودة عملية المراجعة كعامل ترجيحى من خلاله يتم التمييز بين مكاتب المراجعة.

ولأهمية الحاجة لتحسين جودة المراجعة فقد باتت الأبحاث والدراسات فى مجال جودة المراجعة تمثل إحدى أهم القضايا المطروحة على الصعيدين الأكاديمى والتطبيقى (Krishnan 2003). وأشار رئيس هيئة الرقابة على بورصة الأوراق المالية الأمريكية عام ١٩٩٨ الى تزايد الحالات التى يخفق فيها مراجع الحسابات عن أداء عمله بالجودة المطلوبة، ومدى الحاجة الى توفير الدعم والاستقلال لعملية مراجعة القوائم المالية، بغرض ضمان جودة عملية المراجعة (Rosenfield 2000). هذا وأن مهنة المراجعة تواجه حالياً مزيداً من الضغوط والانتقادات من العديد من الأطراف بغرض دراسة وتقييم جودة المراجعة، وما يزيد من حدة هذه الضغوط عدم وجود أساليب موضوعية لتقييم هذه الجودة (Kim et al. 2003).

وينشأ الطلب على المراجعة من خلال الدور الرقابى الذى يؤديه المراجع فى العلاقة القائمة بين الأصيل والوكيل (Eilifsen and Messier 2000). ومن منظور نظرية الوكالة، فإنه يمكن تعريف العلاقة التي تقوم على الوكالة على أنها عقد يقوم من خلاله الأصيل (Principle) بتعيين وكيل (Agent) لأداء خدمة ما لمصلحة الأصيل، مع تفويض بعض سلطات اتخاذ القرارات للوكيل (Jensen and Meckling 1976). وعندما تتعارض مصالح الأصيل مع مصالح الوكيل، فان الوكيل لا يعمل لتعظيم مصالح الأصيل. ولتجنب أو تدنية حدة تعارض المصالح بين الأصيل والوكيل، فيقوم الأصيل ببناء نظام

لمراقبة الوكيل. وتعتبر مراجعة القوائم المالية وسيلة رقابية تسهم فى تدنية عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) وتحمى مصالح الأصيل، على وجه الخصوص المساهمين والمساهمين المحتملين، من خلال تقديم التأكيدات المعقولة بأن القوائم المالية التى أعدتها الإدارة خالية من أى أخطاء أو مخالفات جوهرية (Watts and Zimmerman 1986).

إن جودة أداء المراجعة كوسيلة رقابية من الممكن أن تختلف، حيث تصف جودة المراجعة قدرة عملية المراجعة على اكتشاف والتقرير عن الأخطاء الجوهرية فى القوائم المالية، والحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين، ومن ثم حماية مصالح المساهمين. ويرتبط مستوى جودة المراجعة بمستوى جودة المعلومات التى تتضمنها القوائم المالية، ويرجع السبب فى ذلك الى أن القوائم المالية التى تم مراجعتها بمعرفة مراجعين ذوى جودة عالية قلما تحتوى على أخطاء جوهرية، وينعكس هذا بالطبع على تدنية تكاليف علاقة الوكالة القائمة بين المساهمين والإدارة.

وتهدف هذه الدراسة الى المساعدة فى فهم جودة عملية المراجعة وتقييم مدى سلامة حجم منشأة المراجعة وبعض العوامل الأخرى التى حظيت باهتمام الكتابات السابقة كمؤشرات للجودة. كما تهدف أيضاً الى إبراز دور جودة المراجعة فى الكشف عن عمليات إدارة الأرباح فى السوق المصرى، حيث أثبتت العديد من الدراسات التى أجريت فى الولايات المتحدة الأمريكية وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح فى السوق الأمريكى (أنظر على سبيل المثال: Becker et al 1998; Kim et al 2003; Reynolds and Francis 2001).

هذا وتثرى هذه الدراسة الدراسات القائمة حالياً، حيث يوفر سوق المراجعة المصرى بيئة جيدة للتحقق من سلوكيات المراجع فى بيئة اقتصادية مختلفة عن تلك الموجودة فى الولايات المتحدة الأمريكية. فدراسة جودة المراجعة في سوق لا يتضمن منشآت المراجعة الأربعة الكبيرة ستكون مفيدة لاختبار الجدل حول تأثير حجم منشأة المراجعة على جودة عملية المراجعة. حيث أن المقارنة بين منشآت المراجعة المختلفة – في ظل عدم وجود منشآت المراجعة الأربعة الكبيرة وما تعكسه أسماؤها الكبيرة – قد

توضح العلاقة بين حجم منشأة المراجعة وجودة المراجعة بشكل أفضل. أضف إلى ذلك أن دراسة سلوك المراجع فى سوق تنافسى ذات بيئة متساهلة قضائياً، قد تساعد فـــي تحديـــد الدور المزدوج للمراجع، والذى يتمثل في حماية المصلحة العامة وحماية مصلحته الخاصة ككيان اقتصادي مستقل، ومن ثم فان نتائج الدراسة الحالية يمكن تعميمها علـــى أســـواق نامية أخرى تشبه السوق المصرى.

ولتحقيق هدف الدراسة تم تقسيم بقيتها على النحو التالى: تناول الجزء الثـــانى الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث. وتم فى الجزء الثالث صياغة نموذج وفروض البحث، وتناول الجزء الرابع الدراسة التطبيقية والتي تم إجراؤها على عينة مـــن مـــديرى المراجعة بمكاتب المراجعة الخارجيـــة، وتنـــاول الجـــزء الخـــامس الخلاصـــة والنتـــائج والتوصيات، وخصص الجزء السادس والأخير لمجالات البحث المقترحة.

٢ – الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التى تناولت جودة المراجعة، إدارة الأربـــاح، والعلاقة بينهما. وقد تم تناول هذه الدراسات وفقا للترتيب المنطقى لموضوع البحث كمـــا يلى:

٢/١: الدراسات التى تناولت جودة المراجعة

لقد حظى موضوع جودة المراجعة باهتمام كبير من قبـــل البـــاحثين فـــى مجـــال المراجعة، ويرجع السبب فى ذلك الى أن جودة المراجعة العالية تعد السند الأساسى لثقـــة المستثمرين فى المعلومات المالية وغير المالية، كما أنها تلعب دوراً تكاملياً فى المساهمة فى النمو الاقتصادى للمجتمع واستقراره المالى (Wong 2004). ولغرض فهـــم جـــودة المراجعة حاولت العديد من الدراسات كشف العلاقة بين جودة المراجعة وبعض العوامـــل التى تؤثر فيها، ويعد تحديد العوامل التى تؤثر فى جودة المراجعة أمراً ذو أهمية خاصـــة فى الوقت الحالى، وذلك بعد ظهور مشاكل مالية فى عدد من كبرى منشآت الأعمال علـــى مستوى العالم، الأمر الذى ارتبط بمصداقية وجودة عمـــل المراجـــع الخـــارجى المســـتقل للحسابات (حسنين وقطب ٢٠٠٣، بلال ٢٠٠٥). وحيث أن جودة المراجعة من الصـــعب ملاحظتها، فقد قامت الدراسات السابقة بالتعبير عنها بوسائل أخرى بديلة. وسيتم فى هذا

الجزء عرض الدراسات السابقة التى تناولت تعريف جودة المراجعة ووصف مؤشـراتها، وذلك على النحو التالى:

١/١/٢: تعريف جودة المراجعة

تشير جودة المراجعة الى مدى قدرة المراجع على اكتشاف الأخطـاء والمخالفـات الجوهرية فى القوائم المالية والإعلان عنها، بالإضافة الى تخفيض عدم تماثل المعلومـات بين الإدارة وحملة الأسهم، وبالتالى حماية مصالح حملة الأسهم فى ظل انفصـال الملكيـة عن الإدارة. وقد تتفاوت جودة أداء عملية المراجعة، إلا أن جودة المراجعة العالية يجب أن ترتبط بجودة عالية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية، حيث أن القوائم المالية التـى تـم مراجعتها بمعرفة مراجعين ذوى جودة عالية تكون أقل احتمالا لاحتوائهـا علـى أخطـاء ومخالفات جوهرية.

ويعتبر تعريف "DeAngelo 1981" لجودة المراجعة من أكثر التعريفـات التـى لقيت قبولاً عاماً من العديد من الكتاب فى مجال المراجعة، حيث عرفت جـودة المراجعـة بأنها "احتمال قيام المراجع باكتشاف خرق (Beach) فـي النظـام المحاسـبي للعميـل، والتقرير عن هذا الخرق". وقد عرفت "DeAngelo" احتمال أن يقوم المراجع بـالتقرير عن الأخطاء باستقلال المراجع. ومن ثم فانه وفقا لتعريف "DeAngelo" فـان جـودة المراجعة تعنى زيادة قدرة المراجع على اكتشـاف الأخطـاء المحاسـبية وزيـادة درجـة استقلاله.

وقد عرف "Palmrose 1988" جودة المراجعة بأنها درجة الثقـة (Assurance) التى يقدمها المراجع لمستخدمى القوائم المالية. فكما هو معروف أن الهدف من المراجعـة هو خلق الثقة فى القوائم المالية، لذا فإن جودة المراجعة هي احتمال خلو القوائم الماليـة من الأخطاء والمخالفات الجوهرية. وفي الحقيقة أن هذا التعريـف اعتمـد علـى نتـائج المراجعة– والتى تتمثل فى قوائم مالية يمكن الاعتماد عليهـا– لـتعكس جـودة عمليـة المراجعة. ويدفعنا هذا التعريف الى السؤال التالي: كيف يمكن لمستخدمي القوائم الماليـة تحديد درجة الثقة وإمكانية الاعتماد على القوائم المالية التـي تـم مراجعتهـا مـن قبـل

المراجع؟ وهذا يعنى أنه تعريف لجودة المراجعة اللاحقة، حيث لا يمكن تحديد درجة الثقة التى يقدمها المراجع إلا عند الانتهاء من عملية المراجعة . وبذلك فانه يمكن القول أن تعريف "Palmrose" يشير الى جودة المراجعة الفعلية (Actual Audit Quality).

وأيضاً اقترح باحثون آخرون بعض التعريفات لجودة المراجعة، فعلى سبيل المثال: عرف "Wallace 1980" جودة المراجعة بأنها مقياس لمقدرة المراجع الخارجى على تقليل ضوضاء وتحيز البيانات المحاسبية وتحسين دقتها. وعرفها "Titman and Trueman 1986" بأنها دقة المعلومات التى يقدمها المراجع للمستثمرين، ويشبه هذا التعريف تعريف "Palmrose 1988". وعرفها "Krinsky and Rotenberg 1989" بأنها مقابل لدقة معلومات تقرير المراجع الخارجى. وعرفها " Davidson and Neu 1993" بأنها قدرة المراجع على اكتشاف واستبعاد الأخطاء والمخالفات الجوهرية فى صافى الدخل الذى تفصح عنه القوائم المالية. وعرفها "Lee et al. 1999" بأنها احتمال أن لا يصدر المراجع تقريراً نظيفاً فى قوائم مالية بها أخطاء جوهرية. وأخيراً أشارا "حسنين وقطب ٢٠٠٣" الى أن جودة المراجعة من وجهة نظر العديد من المنظمات المهنية تعنى مدى التزام المراجعين بالمعايير المهنية التى تصدرها هذه المنظمات.

هذا ومن الأمور الهامة عند تعريف جودة المراجعة أن يتم التفرقة بين جودة المراجعة وجودة المراجع. إلا أن هناك العديد من الدراسات التي لم تميز بين هذين المفهومين واستخدمتهما كمفهومين لهما نفس المعنى (أنظر على سبيل المثال: DeAngelo 1981; Colbert and Murray 1998; Clarkson 2000). فافترضت "DeAngelo 1981 " عند تعريفها لجودة المراجعة أنه عند ثبات المراجع على تقديم خدمة المراجعة بنفس المستوى من الجودة، فانه يمكن استخدام جودة المراجع وجودة المراجعة على أن لهما نفس المعنى. إلا أن هذا الافتراض مشكوك فيه، حيث أظهر الواقع أن منشآت المراجعة الكبيرة قد تعرضت في بعض الأحيان الى فشل خلال قيامها بالمهام الموكولة إليها، ولهذا فإنه يجب تعريف جودة المراجعة على أنها جودة الخدمة التي يقدمها المراجع، وليست جودة المراجع.

وفى هذا الصدد أشار "Lam and Chang 1994" الى أنه يجب أن تعرف جودة المراجعة على أساس كل خدمة على حده (Service-by-Service)، وذلك لأن منشأة

المراجعة قد لا تؤدي كافة عمليات المراجعة الموكولة إليها بنفس المستوى من الجـودة. وهكذا فانه يمكن القول بأن جودة المراجع هى مفهوم يعتمد على منشأة المراجعة (Firm-Based Concept)، بينما جودة المراجعة هى مفهوم يعتمد على الخدمة التـي يقـدمها المراجع (Service-by-Service Concept). ولهذا فانه من الأهمية التفرقة بين هذين المفهومين استناداً الى الهدف من الدراسة، وتركز الدراسة الحالية علـى مفهـوم جـودة المراجعة وليس مفهوم جودة المراجع.

٢/١/٢: مقاييس جودة المراجعة

فـرق الـبعض (أنظـر علـى سـبيل المثـال: Teoh and Wong 1993; Moreland 1995; Balsam et al 2003) بـين جـودة المراجعـة المدركـة (Perceived Audit Quality) وجودة المراجعة الفعلية (Actual Audit Quality)، حيث تقوم جودة المراجعة المدركة على مدى إدراك ووعى مستخدمى القوائم المالية، فـى حين أن جودة المراجعة الفعلية تشير الى مدى قدرة المراجع على اكتشاف والتقرير عـن الأخطاء والمخالفات المحاسبية. وعلى الرغم من صعوبة ملاحظة جودة المراجعة الفعليـة قبل التقييم اللاحق لعملية المراجعة، إلا أن العديد من الباحثين قد حاولوا قياسـها سـواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

فقد أثبتت "DeAngelo 1981" وجود علاقة ايجابية بـين جـودة المراجعـة وحجم منشأة المراجعة، فكلما كبر حجم منشأة المراجعة كلما قلت الحوافز لـدى المراجـع للتصرف بصورة انتهازية (Opportunistically)، ومن ثم يتحسـن مسـتوى جـودة المراجعة. وأشارت الى أن حجم منشأة المراجعة يقـاس بعـدد عملائهـا، وأن منشـآت المراجعة التي تتميز بكثرة عملائها تتعرض لخسائر كبيرة إذا فشلت في اكتشاف التلاعـب في القوائم المالية، ومن ثم فإنها تسعى الى تحسين جودة عملية المراجعة.

واستناداً الى دراسة "DeAngelo 1981" استخدمت العديـد مـن الدراسـات اللاحقة حجم منشأة المراجعة لقياس مستوى جودة المراجعة (أنظر على سـبيل المثـال: Copley 1991; Clarkson and Simunic 1994; Becker et al 1998; Bauwhede et al 2000; Zhou and Elder 2001; Krishnan 2003; Kim et al 2003). وأشار العديد منها الى أن منشآت المراجعة الكبيرة عادة ما تقدم مستوى عال

من جودة المراجعة بالمقارنة بمنشآت المراجعة الصغيرة. وعلى الجانب الآخر أشار البعض الآخر الى أنه ليس دائماً ما تقدم منشآت المراجعة الكبيرة مراجعة عالية الجودة بالمقارنة بمنشآت المراجعة الصغيرة.

فقد اختبر "Kim et al. 2003" كيف أن اختلاف فعالية المراجعة بين منشآت المراجعة الكبيرة والصغيرة، يمكن أن يؤدي الى صراع بين المراجعين ومديرى المنشآت موضوع المراجعة. فعندما يتوافر لدى المديرين الحافز لزيادة الأرباح عن طريق تطبيق طرق الاستحقاق المحاسبى التى تؤدى لذلك، فان هذا يتعارض مع رغبة المراجع فى أن تُظهر القوائم المالية الحقيقة، وهنا ينشأ الصراع بين المراجع وهؤلاء المديرين. وأيضاً ينشأ الصراع ذاته عندما يتوافر لدى المديرين الحافز لتخفيض الأرباح عن طريق تطبيق طرق الاستحقاق المحاسبى التى تؤدى لذلك. وقد توصل "Kim et al. 2003" الى أن منشآت المراجعة الكبيرة كانت أكثر فعالية فى منع إدارة الأرباح من منشآت المراجعة الصغيرة في حالة وجود صراع بين المراجعين ومديرى المنشآت موضوع المراجعة، والعكس صحيح فى حالة غياب هذا الصراع.

وأشارا "Petroni and Beasley 1996" الى أنه لا يوجد اختلافاً جوهرياً فى احتياطي خسائر الدعاوى القضائية بين عملاء منشآت المراجعة الكبيرة وعملاء منشآت المراجعة الصغيرة. واختبرت "Tate 2001" نتائج مراجعة القوائم المالية ومراجعة مدى الالتزام، من حيث مدى الاتفاق مع متطلبات المكتب الأمريكي للإدارة والموازنة. وقد وجدت أن منشآت المراجعة الكبيرة لا تتميز عن الصغيرة فيما يتعلق بالتقرير عن عدم التزام العملاء بالتشريعات الحكومية، أو التقرير عن أوجه القصور الجوهرية فى إجراءات الرقابة الداخلية، هذا على الرغم من ارتفاع تكاليف عملية المراجعة فى منشآت المراجعة الكبيرة عنها فى الصغيرة.

وخلاصة القول أنه على الرغم من أن العديد من الدراسات تؤكد على أن منشآت المراجعة الكبيرة تقدم خدمة المراجعة بجودة عالية بالمقارنة بمنشآت المراجعة الصغيرة، فان نتائج بعض الدراسات الأخرى جاءت مخالفة لهذا الاتجاه. وهذا ما دفع "Lam and Chang 1994" الى القول بأنه يمكن تقييم جودة المراجعة بطريقة أكثر فعالية إذا تم

التقييم على أساس كل خدمة على حده (Service-by-Service)، وليس على أساس حجم منشأة المراجعة.

هذا ومع أن مقياس حجم منشأة المراجعة (منشآت المراجعة الكبيرة ومنشآت المراجعة الصغيرة) هو الأكثر استخداماً لقياس جودة المراجعة، إلا أن هناك بعض المقاييس الأخرى التى استخدمت فى هذا المجال. فقد استخدمت بعض الدراسات أتعاب المراجعة كمقياس للجودة، حيث وجد " Palmrose 1986" علاقة جوهرية بين أتعاب المراجعة وحجم منشأة المراجعة. وبالتالي فإذا كان مؤشر حجم منشأة المراجعة يمكن استخدامه كمقياس لجودة المراجعة، فانه يمكن استخدام أتعاب المراجعة كمقياس آخر لجودة المراجعة. واستخدم "Palmrose 1988" النزاعات القانونية مع المراجع كمقياس لجودة المراجعة. وأشار "Francis 2004" الى أن مستوى جودة المراجعة دالة فى عدد من المتغيرات منها: خصائص منشأة المراجعة، تخصص المراجع الخارجى فى صناعة معينة، الاختلافات فى الأنظمة القانونية فيما بين الدول، وتعرض المراجع الخارجى للمساءلة.

وقد اقترحت العديد من الدراسات السابقة مقاييساً بديلة لجودة المراجعة، حيث قاما "Teoh and Wong 1993" بقياس جودة المراجعة بطريقة غير مباشرة، وذلك باستخدام معامل استجابة الأرباح (Earnings Response Coefficient). فوجدا أن معامل استجابة الأرباح لدى عملاء منشآت المراجعة الثمانية الكبيرة أعلى منه لدى عملاء منشآت المراجعة الصغيرة– وهذا المعامل هو ناتج قسمة عائد الملكية على الأرباح المعلنة.

واستعانا " Chow and Wong-Boren 1986 " بإدراك مديري الائتمان للتعبير عن جودة المراجعة. واستخدم "Schauer 2001" لقياس جودة المراجعة هامش الطلب والعرض (Client Bid-Ask Spread)، وهو الفرق بين سعر الطلب وسعر العرض لسهم الشركة. بينما استخدم "Colbert and Murray 1998" نتائج مراجعة النظير (Peer Review) لقياس جودة المراجعة.

وبافتراض وجود الحافز لدى المديرين لتحقيق الأرباح المخططة، فقد قاما "Davidson and Neu 1993" بقياس جودة المراجعة فى كندا باستخدام الانحرافات

عن تنبؤات الإدارة بالأرباح. وتتمثل الانحرافات عن تنبؤات الإدارة في الفرق بين الأرباح المحققة والأرباح المخططة، حيث كلما زادت هذه الانحرافات كلما زادت جودة المراجعة والعكس صحيح. وتفسير ذلك أنه كلما زادت جودة المراجعة كلما قلت قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح المخططة من خلال إدارة الأرباح، وبالتالي كلما زادت الانحرافات عن الأرباح المخططة. وقد أشارا الباحثان الى عدم وجود علاقة بين الأرباح المخططة وجودة المراجعة، وذلك لأن الأرباح المخططة لم تخضع للمراجعة في كندا خلال فترة إجراء الدراسة.

وفي دراسة أجراها "Lam and Chang 1994" في سنغافورة، تبين لهما أنه يمكن قياس جودة المراجعة باستخدام الانحرافات عن الأرباح المخططة. وعلى عكس "Davidson and Neu 1993" فقد أشارا "Lam and Chang 1994" الى أن وجود انحرافات كبيرة عن الأرباح المخططة يعنى أن جودة المراجعة تكون منخفضة، وذلك لأنه في سنغافورة تتم مراجعة الأرباح المخططة والتصديق عليها من قبل المراجع. ومن ثم فان الأرباح المخططة (تنبؤات الإدارة بالأرباح) لا تكون مستقلة عن جودة المراجعة كما هو الحال فى كندا، وإنما على العكس فعادة ما تتأثر هذه التنبؤات بجودة المراجعة. لذا يجب أن تقترن الجودة العالية للمراجعة بوجود انحرافات ضئيلة في تنبؤات الإدارة بالأرباح. وقد اكتشفا الباحثان، فى المتوسط، أن الاستعانة بمنشآت المراجعة الكبيرة لم يؤدى الى نتائج أفضل من تلك التى تم الحصول عليها عند الاستعانة بمنشآت المراجعة الصغيرة.

وقد استخدمت بعض الدراسات الأخرى مقاييساً مباشرة لقياس جودة المراجعة، فعلى سبيل المثال قاما "Deis and Giroux 1992" بتحليل إجراءات الرقابة على الجودة المطبقة بمهام المراجعة الفعلية واستخدامها للتفرقة بين المستويات المختلفة لجودة المراجعة في القطاع العام. أما مقياس جودة المراجعة الذى استخدم فى دراسة "Krishnan and Schauer 2000" فقد اعتمد على مدى التزام الوحدة بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، حيث يفترض أن مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما يرتبط مباشرة باحتمال اكتشاف والتقرير عن الأخطاء والمخالفات الجوهرية.

ويخلص الباحث مما سبق الى أنه وان كان لا يوجد اتفاق عام بين الدراسات السابقة على مقياس معين لجودة المراجعة الخارجية- حيث جاءت نتائجها متضاربة بسبب اختلاف بيئة التطبيق- إلا أنها حددت مجموعة من المقاييس التى يمكن الاعتماد عليها عند قياس جودة المراجعة ومن أهمها: حجم منشأة المراجعة، سمعة منشأة المراجعة، مراقبة أداء المراجعين والتفتيش الداخلى على الجودة بمنشأة المراجعة، تخصص الصناعة، مدة خدمة المراجعة، أهمية العميل موضوع المراجعة، أتعاب المراجعة، تعرض المراجع للمساءلة القانونية، استقلال وموضوعية المراجع، وتأهيل ومهارة المراجع. ويسعى الباحث نحو اختبار مدى قدرة هذه المقاييس على التعبير عن جودة المراجعة فى بيئة المراجعة المصرية.

٢/٢: الدراسات التى تناولت إدارة الأرباح

تعتبر القوائم المالية ملخصاً إحصائياً مهماً لانجازات الشركة، وعادةً ما يتم الاعتماد عليها فى تقييم الأداء، ويتوقف عليها إبرام الاتفاقيات بين الشركة والأطراف الأخرى (مثل اتفاقيات الحصول على القروض وسياسات مكافآت المديرين). ولضمان سلامة البيانات التى تعرضها القوائم المالية والحد من سلوك إدارة الأرباح، أصدر معهد المحاسبين القانونيين الأمريكى (AICPA) مجموعة من المعايير من أهمها: قائمة معايير المراجعة رقم (٥٧) (مراجعة التقديرات المحاسبية)، وقائمة معايير المراجعة رقم (٨٢) (اكتشاف التلاعب عند مراجعة القوائم المالية)، قائمة معايير المراجعة رقم (٨٩) (مراجعة التسويات المحاسبية)، قائمة معايير المراجعة رقم (٩٠) (الاتصال بلجنة المراجعة)، وقائمة معايير المراجعة رقم (٥٧) والتى تحذر من إمكانية التحيز عند إعداد التقديرات المحاسبية. وأصدرت لجنة سوق الأوراق المالية فى عام ١٩٩٩ ثلاث نشرات وهى رقم (٩٩)، (١٠٠)، و (١٠١) (متاحة على الموقع الالكترونى: www.sec.gov/litigation/admin.shtml) ، وذلك بغرض الحد من سلوك إدارة الأرباح.

وقد أثارت الفضائح المالية والمحاسبية التى ظهرت مؤخراً (مثل شركة "Enron" الأمريكية، وشركتى "Lernout" و "Hausipe" فى بلجيكا) جدلاً واسعاً حول مصداقية

الأرباح التى تظهرها قائمة الدخل. كما أدت الى ظهور العديد من التوصيات والمقترحات التى طالبت بضرورة إجراء تغييرات ملحة فى عملية إعداد القوائم المالية (مثل قانون حوكمة الشركات فى بلجيكا عام ٢٠٠٢، وقانون SOX فى أمريكا عام ٢٠٠٢). ولغرض اختبار العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح، فانه من الضرورى الإلمام بإدارة الأرباح. وسيقوم الباحث فيما يلي بعرض بعض الدراسات السابقة التي عرفت إدارة الأرباح وقدمت نماذج لها.

١/٢/٢: تعريف إدارة الأرباح

تم تعريف إدارة الأرباح بطرق مختلفة، فقد عرفها "Schipper 1989" على أنها تدخل متعمد فى عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بنية تحقيق بعض المكاسب الخاصة". وعرف "Rosenfield 2000" إدارة الأرباح بأنها "أى سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل الذى تظهره القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدى فى الواقع الى أضرار فى الأجل الطويل". وأشارا "Healy and Wahlen 1999" الى أن "إدارة الأرباح تتحقق عندما يقوم المديرون باستخدام الحكم الشخصي فى إعداد التقارير المالية وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل التقارير المالية إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادى للشركة، أو لإبرام تعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية".

وعلى الرغم من أنه يمكن تعريف إدارة الأرباح بطرق مختلفة، إلا أن هناك اتفاق على أن إدارة الأرباح تؤدى الى تحريف الأداء الحقيقى للشركة. وبأخذ هذه التعريفات فى الاعتبار، يعرف الباحث لغرض هذه الدراسة إدارة الأرباح بأنها أنشطة متعمدة يقوم بها المديرون بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية لتحقيق مكاسب خاصة.

وعندما تلجأ الإدارة الى إدارة الأرباح فإنها تستند الى المبررات الآتية: (Scott and Pitman 2005)

١- أنها لا تخالف القواعد القانونية سواء أكانت عامة أو خاصة بالنشاط التجارى.
٢- أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
٣- أنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها.

ويوجد دافعان لإدارة الأرباح هما: الأول تحقيق منافع ذاتية للإدارة، وعندئذ يكون الدافع انتهازيا (Opportunist)، والثانى التأثير على مستخدمى المعلومات المحاسبية عن طريق إظهار دخل المنشأة بما يحقق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة، وذلك بهدف ضمان بقاء واستمرار المنشأة فى سوق المنافسة، وعندئذ يكون الدافع هو كفاءة المنشأة (Efficiency). وعندما يكون الدافع انتهازيا أو غير أخلاقى يكون لإدارة الأرباح تأثيراً جوهرياً على المركز الحقيقى للمنشأة، مما يؤدى الى تضليل مستخدمى القوائم المالية (Beneish 2001).

وقد أنشأ معهد المحاسبين القانونيين الأمريكى لجنة خاصة لمقاومة التلاعب فى القوائم المالية، وجاء فى أحد تقارير هذه اللجنة أن إدارة الأرباح تؤدى الى قوائم مالية مضللة، وقد تشجع الإدارة فيما بعد على القيام بسلوك غير قانونى أكثر خطورة (Scott and Pitman 2005).

وتستخدم الاستحقاقات المحاسبية (Accounting Accruals) فى كثير من الأحيان كأحد الوسائل لإدارة الأرباح، وتتضمن تقديرات تتطلب أحكاماً شخصية يكون من الصعب على المراجعين فحصها بموضوعية قبل تحققها فعلاً. لذا يجب أن يدرك المراجعون حوافز المديرين لإدارة الأرباح حتى يمكن التصدى لها بفعالية (Scott and Pitman 2005).

٢/٢/٢: حوافز إدارة الأرباح

سبقت الإشارة الى وجود دافعين لإدارة الأرباح هما: الدافع الانتهازى ودافع كفاءة المنشأة، ويمكن تقسيم حوافز إدارة الأرباح الى ثلاثة حوافز رئيسية قد ينطوى كل منها على الدافع الانتهازى، أو دافع الكفاءة، أو على الدافعين معاً كما يلى:

١- الحوافز التعاقدية (Contractual Incentives): أشارا "Healy and Wahlen 1999" الى أنه عندما يكون التعاقد بين الشركة والأطراف الأخرى مبنياً على النتائج المحاسبية، يتولد لدى المديرين الحافز لإدارة الأرباح. وتتمثل حوافز التعاقد في: مواثيق الدين (Debt Covenants)، تعظيم مكافأة الإدارة، مقابلة شروط القروض، الأمان الوظيفي، واكتساب مزايا عند التفاوض مع النقابات.

٢- حوافز السوق (Market Incentives): تظهر حوافز السوق لإدارة الأرباح عندما يدرك المديرون وجود علاقة بين الأرباح المعلنة والقيمة السوقية للشركة. حيث يقوم المديرون بإدارة الأرباح بنية التأثير على السوق، كما هو الحال عند إدارة الأرباح فى الفترة ما قبل قيام الشركة بإصدار أسهم جديدة، وذلك بهدف زيادة أسعارها (Teoh et al 1998a, 1998b; Rangan 1998; Scott and Pitman 2005). كما يوجد لدى المديرين الحافز لتحقيق الأرباح المخططة، لتفادي العقوبات التي من الممكن أن تتعرض لها الشركة إذا فشلت فى تحقيق توقعات المحللين الماليين (Robb 1998). وأيضاً قد تقوم الشركات التى تواجه سنة سيئة بتحميل مبلغاً كبيراً من المصروفات غير العادية على إيرادات السنة الحالية، وذلك بهدف تحقيق أرباح فى السنوات المقبلة. وهذا ما يعرف بالاغتسال الكبير (Big Bath)، والذى عادة ما يتم إجراؤه عند تغيير الإدارة العليا، وذلك لتطهير الميزانية استعداداً لبداية جديدة (Scott and Pitman 2005).

٣- الحوافز التنظيمية (Regulatory Incentives): تظهر الحوافز التنظيمية لإدارة الأرباح عندما يوجد اعتقاد بأن للأرباح المعلنة تأثير على عمل واضعى التشريعات أو المسؤوليين الحكوميين. وبالتالى فانه من خلال إدارة نتائج العمليات، يمكن للمديرين التأثير على أعمال واضعى التشريعات أو المسؤوليين الحكوميين، مما يقلل من الضغط السياسى وتأثير التشريعات على المنشأة (Scott and Pitman 2005). فقد أشارا "Watts and Zimmerman 1978" الى أن المنشآت التى تكون موضع اهتمام الدولة والرأى العام قد تخضع لقرارات حكومية وتُفرض عليها تكاليف سياسية. وقد أشارا "Magrath and Weld 2002" الى أن التقلبات الكبيرة فى أرباح تلك المنشآت قد تجذب انتباه الحكومة. ويؤيد هذا الرأى "Bartov et al 2002" حيث أشاروا الى أن التقلبات فى الأرباح والتى تأخذ شكل زيادة كبيرة، قد ينظر إليها كمؤشر للاحتكار. أما إذا أخذت التقلبات شكل انخفاض كبير فى الأرباح، فقد ينظر إليها كمؤشر لتعسر المنشأة واضطرابها، مما يدفع الدولة للتدخل فى الحالتين.

فعلى سبيل المثال أدى الجدل الذى أثير حول الرعاية الصحية خلال السنتين الأولتين من إدارة "Clinton"، والذى ركز على أسعار الدواء، الى توجيه انتباه القادة السياسيين نحو الأرباح الفاحشة التى تحققها شركات الصناعات الدوائية. ورداً على ذلك استخدم مديرى شركات الصناعات الدوائية الطرق المحاسبية لتخفيض الأرباح أثناء تلك الفترة. وبالمثل قام مديرى شركات البترول بإدارة الأرباح بتخفيضها أثناء أزمة الخليج الأولى عام ١٩٩٠، وذلك لصرف الانتباه السياسى عنها (Scott and Pitman 2005).

٣/٢/٢: طرق إدارة الأرباح

يتطلب نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق– وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها– من المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التى لها تأثير جوهرى على الأرباح المعلنة. ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التى يمكن أن تؤثر على الأرباح فى اتجاه أو آخر ما يلى: (Scott and Pitman 2005)

- تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم فى انجاز الأعمال وتكلفة هذا الانجاز. وبالتالى يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم فى انجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح.
- يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الانتاجى وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالى يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الانتاجى وقيمة الخردة ، وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح.
- يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالى يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح.
- يجب تصنيف التكاليف الى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية (Borderline Costs) كتكاليف إنتاج بدلا من تكاليف فترية، مما يؤدى الى تدنية المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح.

- **يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل فى فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدى الى تدعيم الأرباح.**
- **يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح.**
- **يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالى تحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية.**
- **يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح.**
- **يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح.**

وقد قدم "Clikeman 2003" بعض أنماط إدارة الأرباح والأسباب المحتملة لها، وذلك كما بالجدول التالى:

النمط	السبب المحتمل
مبيعات مرتفعة بصورة غير عادية قرب نهاية فترة إعداد التقارير، يليها مبيعات منخفضة بصورة غير عادية فى الفترة اللاحقة.	الشركة ربما عجلت الاعتراف بالإيراد.
مصاريف تشغيل منخفضة بصورة غير عادية قرب نهاية فترة إعداد التقارير، يليها مصاريف تشغيل مرتفعة بصورة غير عادية فى الفترة اللاحقة.	الشركة ربما أرجأت المصروفات الاختيارية.
الانخفاض المفاجئ لهامش الربح أثناء الشهر الأخير من السنة بالمقارنة بهامش الربح أثناء باقى السنة.	الشركة ربما خفضت الأسعار لتعجيل المبيعات.
تقديم فترة ائتمان طويلة على المبيعات الآجلة فى نهاية السنة بالمقارنة بالفترات السابقة.	الشركة ربما قدمت شروط ائتمان ميسرة على المبيعات الآجلة قرب نهاية السنة.

جدول رقم (١): يوضح بعض الأنماط المحتملة لإدارة الأرباح والأسباب المحتملة لها.

وتشير وثائق لجنة سوق الأوراق المالية (SEC) الى أنه فى العديد من الحالات، وحين يصبح سلوك إدارة الأرباح شائعاً داخل الشركة، يستنفد المديرون فى المراكز العليا جزءاً كبيراً من الوقت لإيجاد الطرق التى تؤدى الى استمرار الممارسات المخالفة. وحيث أن الأطراف الخارجيين غير قادرين على ملاحظة الأنشطة اليومية للمديرين، لذا ينبغى على المراجعين، المحللين الماليين، والمستثمرين البحث بعناية عن أى إشارات تحذيرية (Warning Signs) تشير الى وجود إدارة الأرباح. ومن أهم هذه الإشارات التحذيرية ما يلى: (Magrath and Weld 2002)

١- تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح.
٢- حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات.
٣- مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء.
٤- احتياطيات لا ترتبط ببنود الميزانية العمومية.
٥- احتياطيات التملك (Acquisition Reserves) المشكوك فيها.
٦- الأرباح التى تتفق بدقة وبصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين.

٤/٢/٢: نتائج إدارة الأرباح

على الرغم من أن المديرين يدركون أن إدارة الأرباح وان كانت تحقق منافع للمنشأة فى الأجل القصير، إلا أنها قد تؤدى الى مشاكل خطيرة فى الأجل الطويل. ومن أهم هذه المشاكل ما يلى: (Clikeman 2003)

- **تخفيض قيمة المنشأة: توجد العديد من قرارات التشغيل التى تتخذها المنشأة بغرض التأثير على الأرباح قصيرة الأجل، إلا أنها يمكن أن تؤدى فى الأجل الطويل الى الإضرار بالكفاءة الاقتصادية للمنشأة. فعلى سبيل المثال تعجيل الإيرادات قد يؤدى الى قيام المنشأة ببيع المنتج فى ٣٠ ديسمبر بشروط كان من الممكن أن تكون أفضل لو تم بيع ذات المنتج لذات العميل فى ٢ يناير. كذلك فان تأخير المصروفات الاختيارية (Discretionary Expenses) يمكن أن يؤدى فى الأجل الطويل الى الإضرار بأداء المنشأة، فتأخير الصيانة، البحوث والتطوير،**

وتدريب العاملين قد يؤدى الى فشل المعدات، خسارة حصة المنشأة فى السوق، وتخفيض الإنتاجية.

- تلاشى المعايير الأخلاقية: حتى وان كانت إدارة الأرباح لاتنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح، فهى ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية. فالمنشأة التى تدير أرباحها ترسل رسالة للعاملين بها بأن إخفاء وتضليل الحقيقة هى ممارسة مقبولة. ويخلق المديرون الذين يتحملون خطر هذه الممارسة مناخاً أخلاقياً يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها. فالمدير الذى يطلب من موظفى المبيعات تعجيل المبيعات فى أحد الأيام، يخسر السلطة الأخلاقية التى تمكنه من انتقاد خطط المبيعات المشكوك فيها فى يوم آخر. وأيضاً يمكن أن تصبح إدارة الأرباح منحدراً زلقاً جداً، فأساليب التحايل المحاسبية البسيطة نسبياً تصبح معقدة أكثر فأكثر الى أن تؤدى الى خلق مخالفات جوهرية فى القوائم المالية.
- إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية (Operational Management): لا تتم ممارسة إدارة الأرباح على مستوى الإدارة العليا فقط، وإنما تمارس أيضاً على مستوى الإدارة التشغيلية. فمديرى الإدارات التشغيلية يعالجون البيانات المالية بهدف الحصول على المكافآت، الفوز بالترقيات، أو تجنب انتقاد الأداء السئ. ومن أهم مخاطر إدارة الأرباح فى المستويات الإدارية الدنيا، إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا، فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة.
- العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية: فى السنوات الأخيرة فرضت بورصة الأوراق المالية الأمريكية عقوبات صارمة على الشركات التى قامت بإدارة أرباحها. فعلى سبيل المثال فى أوائل التسعينات وقعت البورصة غرامة قيمتها مليون دولار على شركة "W.R. Grace & Co" وطلب منها إعادة احتساب أرباحها والإعلان عنها. والسبب فى ذلك أن الشركة بين عام ١٩٩٠ و١٩٩٢ قامت بتخفيض أرباحها المعلنة، وذلك بتسجيل احتياطيات غير صحيحة قيمتها ٥٥ مليون دولار، وبين عام ١٩٩٣ و١٩٩٥ قامت بإعادة الاحتياطيات الى الأرباح، وذلك لمقابلة الأرباح الفصلية المستهدفة.

وحتى إذا لم تفرض بورصة الأوراق المالية غرامات أو عقوبات تأديبية أخـرى، فان مجرد إعادة احتساب الأرباح والإعلان عنها يمكن أن يكون فى حـد ذاتـه مكلفاً جداً للشركة. فخلال السنوات الخمسة الماضية فقدت الشركات التى أعادت احتساب أرباحها فى المتوسط ١٠% من قيمتها السوقية خلال الثلاثة أيام التالية لإعلانها عن إعادة إعداد قوائمها المالية (Clikeman 2003).

ويخلص الباحث مما سبق الى أن ممارسة الادارة لسلوك ادارة الأرباح كنتيجـة لتعارض الوكالة، وان كان يحقق مصلحة الادارة فى الأجل القصير، إلا أنه يتعـارض مـع مصلحة الشركة فى الأجل الطويل. لذا ينبغى على المراجع الخارجى أن يعمل جاهداً علـى اكتشاف سلوك ادارة الأرباح والاعلان عنه، وذلك لتدنية مشاكل الوكالـة. ولكـى يـنجح المراجع فى أداء هذا الدور عليه أن ينجز مهام المراجعة بـالجودة المطلوبـة، ويتنـاول الباحث فى الجزء التالى العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح.

٣/٢: الدراسات التى تناولت العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح

يُنظر للمراجع الخارجى على أنه أحد أطراف حوكمة الشـركات، وتحديـداً هـو الطرف الخارجى، حيث تتضمن من الداخل ثلاثة أطراف هى: المراجعـة الداخليـة، لجنـة المراجعة، ومجلس الإدارة. وتتعامل حوكمة الشركات مع مشـاكل الوكالـة، حيـث تقـدم الوسائل والآليات التى تستخدم لحل مشاكل الوكالة وتؤكد للمستثمرين والدائنين حصـولهم على العائد على استثماراتهم وعدم استثمار رأس المال فى مشروعات رديئة.

ووفقاً لنظرية الوكالة يمكن النظر الى المنشأة باعتبارها سلسلة من العلاقات بين الأطراف المختلفة، وهناك تعارض فى المصالح بين هذه الأطراف، وكلما زاد هذا التعارض كلما زادت مشاكل وتكاليف الوكالة. وتنشأ جميع مشاكل الوكالة كنتيجة لعاملين أساسـيين هما: عدم قدرة الأصيل على ملاحظة الوكيل، وعدم تماثل المعلومات بين الأصيل والوكيل. وتتمثل مشاكل الوكالة فى: التخلخـل الخلقـى (Moral Hazard)، الاختيـار المعـاكس (Adverse Selection)، الإسراف (Over Selection)، والمراقبـة (Monitoring) (Mohan 2005).

ومن منظور نظرية الوكالة لو رغب كل من المديرين والملاك في تعظيم منافعهم الخاصة، عندئذ سيقوم المديرون بالعمل في غير مصلحة هؤلاء الملاك (Jensen and Meckling 1976). فعلى سبيل المثال إذا كانت مكافآت المديرين تتحدد على أساس أداء المنشأة التى يعملون بها، عندئذ سيتولد لديهم الحافز لإدارة أرباح المنشأة بما يتفق مع تعظيم منفعتهم الخاصة. وتزداد قدرة الإدارة على إدارة الأرباح كلما زاد عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والملاك (Zhou and Elder 2001).

ويظهر الطلب على خدمات المراجعة كنتيجة للحاجة الى تحسين العلاقة بين الأطراف المشاركة في الأعمال كالملاك، الدائنين، السلطات العامة، العاملين، والعملاء. ويعتبر التعامل بين هذه الأطراف إجراءاً مكلفاً، حيث أن عدم تماثل المعلومات يؤدي الى زيادة درجة عدم التأكد بشأن تنفيذ الالتزامات التعاقدية. وتهدف المراجعة الى تخفيف عدم تماثل المعلومات بين هذه الأطراف، حيث ترتبط جودة المراجعة العالية بمستوى منخفض من عدم تماثل المعلومات ومستوى منخفض من عدم التأكد بشأن تنفيذ الالتزامات التعاقدية، لذا فانه يمكن القول أن جودة المراجعة ترتبط بعلاقة سلبية بإدارة الأرباح (Arrunada 2000).

وتؤدى عملية المراجعة- باعتبارها أداة رقابية خارجية- الى تدنية عدم تماثل المعلومات بين المديرين والملاك، من خلال إضفاء المصداقية على القوائم المالية. وتختلف فعالية المراجعة، والتى تقاس بمدى قدرتها على الحد من إدارة الأرباح، وفقاً لجودة المراجعين الخارجيين. ويمكن تفسير الطلب على جودة المراجعة من منظور تكلفة الوكالة، بأنه كلما ارتفعت تكلفة الوكالة كلما ارتفع الطلب على جودة المراجعة، إما طواعيةً من قبل المديرين بهدف إظهار مدى التزامهم بتعهداتهم (Bonding Mechanism)، أو تفرض من الخارج من قبل المساهمين كأداة رقابية (Jensen and Meckling 1976; Watts and Zimmerman 1986).

وقد أكدت الدراسات السابقة عملياً على وجود علاقة ايجابية بين تكلفة الوكالة والطلب على جودة المراجعة (أنظر على سبيل المثال: Francis and Wilson 1988; DeFond 1992; Fan and Wong 2002; Kitching 2007). فعلى سبيل المثال اختبرا "Fan and Wong 2002" دور حوكمة الشركات التى تمارسها منشآت

المراجعة في دول شرق آسيا، حيث وجدا أن منشآت المراجعة – وبصفة خاصة الخمسة الكبار– تستخدم كأداة اختيارية من قبل المديرين وكأداة رقابية للحد من تكلفة الوكالة. وأشار "Piot 2001" فى دراسته التى ركزت على إطار حوكمة الشركات فى فرنسا، الى زيادة الطلب على جودة المراجعة فى حالات وجود تعارض الوكالة. وأن جودة المراجعة تعتبر أداة مراقبة فعالة فى الحد من سلوك إدارة الأرباح وإنتاج قوائم مالية موثوق فيها تعمل على تدنية عدم تماثل المعلومات، ومن ثم تدنية تكلفة الوكالة. وفى أسبانيا توصلا "Ballesta and Garcia-Meca 2005" الى نفس النتيجة عند اختبارهما لدور المراجع الخارجى فى حوكمة الشركات، حيث أشارا الى أن تحسين جودة حوكمة الشركات يؤدى الى تحسين جودة التقارير المالية.

وقد اختبرت العديد من الدراسات عملياً العلاقة بين المراجعة وإدارة الأرباح من جوانب عدة. حيث تطرقت هذه الدراسات للعلاقة بين إدارة الأرباح وعدة عوامل منها: أحكام المراجعين بشأن المخالفات الجوهرية (Hirst 1994; Becker et al. 1998)، المنازعات القانونية مع المراجعين (Lys and Watts 1994; Heninger 2001)، الخبير (Expertize) فى مجال المراجعة (Bedard and Biggs 1991; Johnson et al. 1991; Wright and Wright 1997; Krishnan 2003)، تغيير المراجع (DeFond and Subramanyam 1998; Dennis 2007)، تناوب المراجع (Brody and Moscove 1998; Ghosh and Moon 2003)، إصدار أراء المراجعة (Bartov et al. 2000; Butler et al. 2003)، وخصائص لجان المراجعة (Klein 2002; Williams 2003).

ومن بين هذه الدراسات اختبر "Becker et al. 1998" تأثير جودة المراجعة على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية (Discretionary Accruals)، ووجدوا أن الاستحقاقات الاختيارية لدى عملاء منشآت المراجعة الكبيرة الستة أقل منها لدى عملاء منشآت المراجعة الأخرى. إلا أنهم لم يختبروا إدارة الأرباح بغرض تخفيض الأرباح بل اختبروها فقط بغرض زيادة الأرباح. وفى بلجيكا وجد "Bauwhede et al. 2000" أن جودة المراجعة والملكية العامة يمثلان قيدين على إدارة الأرباح بغرض تخفيض الأرباح، إلا أنهما ليسا كذلك عند إدارة الأرباح بغرض زيادة الأرباح.

وأشار "Zhang 2002" الى انخفاض ميل الإدارة لممارسة أساليب إدارة الأرباح إذا كان لدى الشركة مجلس إدارة كبير، وعُين لها منشأة مراجعة ذات سمعة جيدة (من بين منشآت المراجعة الستة الكبيرة). أما إذا كان الهدف من إتباع هذه الأساليب زيادة أرباح الشركة، فلن يكون لتعيين منشأة مراجعة ذات سمعة جيدة أى تأثير على الحد من سلوك إدارة الأرباح. وأشار "Krishnan 2003" عند اختباره للعلاقة بين جودة المراجعة (والتى تم قياسها من خلال سمعة المراجع وقوة مراقبته) والاستحقاقات الاختيارية، الى مصداقية هذه الاستحقاقات لدى الشركات التى استعانت بمنشآت مراجعة ذات سمعة جيدة (من بين منشآت المراجعة الستة الكبيرة) بالمقارنة بغيرها التى لم تستعين بإحدى منشآت المراجعة الستة الكبيرة. وفى المملكة المتحدة توصل "Caneghem 2004" الى أن منشآت المراجعة الخمسة الكبيرة فى المملكة تعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مما يعنى وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح.

وفى تايوان أشار "Chen et al. 2005" عند اختباره للعلاقة بين جودة المراجعة (والتى تم قياسها من خلال حجم منشأة المراجعة وتخصص المراجع فى صناعة معينة) وإدارة الأرباح من خلال دراسة أجريت على ٣٦٧ شركة فى الفترة من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٢، الى أن جودة المراجعة تؤدى الى الحد من سلوك إدارة الأرباح وتعمل على تقديم معلومات دقيقة خالية من التحيز والسلوك الانتهازى. وأيضاً أشار "Chen et al. 2006" عند اختبار العلاقة بين سمعة المراجع، تخصص الصناعة، وإدارة الأرباح لعينة من الشركات التايوانية– والتى تعمل فى بيئة يقل فيها خطر مساءلة المراجع قانونياً مقارنةً بالولايات المتحدة الأمريكية– الى أن الشركات التى روجعت قوائمها المالية بمعرفة منشآت المراجعة الخمسة الكبيرة فى تايوان كانت إدارة الأرباح فيها أقل من غيرها، كما قلت إدارة الأرباح فى الشركات التى راجعها مراجعون متخصصون فى الصناعة.

واختبر "Balsam et al. 2003" العلاقة بين تخصص المراجع فى صناعة معينة وجودة الأرباح، وتوصلوا الى وجود علاقة ايجابية بين تخصص الصناعة وجودة الأرباح، حيث أن إدارة الأرباح لدى عملاء المراجعة للمراجعين المتخصصين فى الصناعة كانت أقل من ذويهم لدى المراجعين غير المتخصصين فى الصناعة. وفى ماليزيا اختبر " Johl et al. 2007" العلاقة بين جودة المراجعة (معبراً عنها بحجم منشأة المراجعة وتخصص

الصناعة) وإدارة الأرباح، وتوصلوا الى وجود علاقة سلبية بين حجم منشأة المراجعة وإدارة الأرباح، حيث أن سلوك إدارة الأرباح لدى عملاء المراجعة لمنشآت المراجعة الكبيرة فى ماليزيا كان أقل مقارنةً بذويهم لدى منشآت المراجعة الأخرى، أما تخصص المراجع فى الصناعة فلم يكن له تأثيراً جوهرياً على سلوك إدارة الأرباح.

وفى الاتحاد الأوروبى اختبرا "Maijoor and Vanstraelen 2006" العلاقة بين ثلاثة متغيرات وإدارة الأرباح وهذه المتغيرات هى: بيئة المراجعة للدول الأعضاء، جودة المراجعة، وأسواق رأس المال الدولية. وتوصلا الى النتائج التالية: أولاً، أن بيئة المراجعة المتشددة تؤدى الى تخفيض إدارة الأرباح، ثانياً، لايوجد دليل على أن منشآت المراجعة الأربعة الكبيرة ذات الجودة العالية فى الاتحاد الأوروبى كان لها تأثيراً جوهرياً على إدارة الأرباح بالشركات التى تتولى مراجعتها، وثالثاً، أن الشركات التى تعتمد على أسواق رأس المال الدولية لم تحد من ممارستها لسلوك إدارة الأرباح.

وحديثاً فى فرنسا اختبرا "Piot and Janin 2007" تأثير بعض أبعاد جودة المراجعة (سمعة المراجع ومدة الخدمة) ووجود لجنة المراجعة على إدارة الأرباح، وتوصلا الى الآتى: (١) وجود لجنة مراجعة غير مستقلة أدى الى زيادة إدارة الأرباح (٢) لايوجد اختلاف من حيث التأثير على سلوك إدارة الأرباح لدى عملاء منشآت المراجعة الخمسة الكبيرة فى فرنسا مقارنةً بعملاء غيرها من منشآت المراجعة الأخرى. وتفسير ذلك من وجهة نظر الباحثين هو أن اختلاف البيئة القانونية فى فرنسا مقارنةً بالولايات المتحدة الأمريكية من حيث درجة التشدد، يقلل خطر المساءلة القانونية لمنشأة المراجعة فى حالة عدم كشفها عن ممارسات إدارة الأرباح فى القوائم المالية، مما قلل من اهتمام منشآت المراجعة الكبيرة لبذل الجهد اللازم لكشف هذه الممارسات، وهذا جعلها لا تختلف كثيراً عن منشآت المراجعة الصغيرة.

ويمكن اختبار العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح من خلال فحص تصرفات المراجعين تجاه عملائهم المهمين. وتقترح النظرية الاقتصادية لاستقلال المراجع (أنظر على سبيل المثال: DeAngelo 1981; Watts and Zimmerman 1986) وجود علاقة ايجابية بين حوافز المراجعين للتضحية باستقلالهم وأهمية العميل، وهذا ما أطلقا عليه " Reynolds and Francis 2001 " "التبعية الاقتصادية" (Economic

Dependence). ومن ناحية أخرى فان أداء خدمة المراجعة لعملاء كبار يؤدى الى زيادة مخاطر المراجعة، وذلك لزيادة احتمال فقد السمعة وتكاليف النزاعات القانونية، وهو ما أطلقت عليه الكتابات "حماية السمعة" (Reputation Protection) (Reynolds 2001 and Francis). ويدفع حافز "حماية السمعة" المراجعين الملتزمين الى التصرف باستقلال.

وقد اختبرت العديد من الدراسات تأثير حجم وأهمية العميل على استقلال المراجع. فوجدا "Watts and Zimmerman 1994" علاقة ايجابية بين حجم العميل والدعاوى القانونية ضد المراجعين، حيث تزداد الدعاوى القانونية إذا كان العميل يمثل الجزء الأكبر من إيرادات المراجع. وأشارا "Reynolds and Francis 2001" الى أنه يمكن قياس أهمية العميل كنسبة بين الإيرادات المحققة من العميل الى اجمالى إيرادات منشأة المراجعة، وأنه لايوجد دليلاً على التبعية الاقتصادية، إلا أنهما وجدا أن منشآت المراجعة الخمسة الكبيرة تصدر تقاريراً أكثر تحفظاً للعملاء المهمين، مما يدل على أن لحماية السمعة تأثير على سلوك المراجع. ووجد "Heninger 2001" أن أهمية العميل لا ترتبط بدرجة كبيرة بإمكانية مقاضاة المراجع. وبالمثل لم يجدا " Chung and Kallapur 2003 " عند قياسهما لأهمية العميل، أى دليل على وجود علاقة بين الاستحقاقات غير العادية (Abnormal Accruals) وأهمية العميل.

وحديثاً توصل "Ahmed et al. 2006" الى وجود علاقة ايجابية بين أهمية العميل وإدارة الأرباح فى الفترة ما قبل تطبيق قانون SOX عام ٢٠٠٢ فى الولايات المتحدة الأمريكية، أما بعد تطبيق ذلك القانون فلم تعد العلاقة مهمة باستثناء الشركات التى تعانى من ضعف الحوكمة حيث بقيت العلاقة قائمة. وتتعارض نتائج هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات السابقة، ومنها دراسة "Reynolds and Francis 2001"، والتى كشفت عن وجود علاقة سلبية بين أهمية العميل وإدارة الأرباح.

واختبر "Becker et al. 1998" العلاقة بين استقلال المراجع وإدارة الأرباح وتوصل الى أنه إذا كان المراجع غير مستقل، فانه سوف يخضع لضغوط العميل ويتغاضى عن التلاعب الذى تمارسه الإدارة فى إعداد القوائم المالية. وأكدا ذلك " Chung and Kallapur 2003" حيث أشارا الى وجود علاقة سلبية بين استقلال المراجع الخارجى

وإدارة الأرباح. فعادةً ما يبدأ الصراع بين المراجع الخارجى المستقل وعملائه، عندما يمارس هؤلاء العملاء سلوك إدارة الأرباح.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين أتعاب المراجعة وإدارة الأرباح أشارا "Schellemen and Knechel 2005" الى أن ممارسة العميل لسلوك إدارة الأرباح يؤثر على أتعاب عملية المراجعة، وحددا الخطوات التى يمكن أن يتبعها المراجع الخارجى لمواجهة المخاطر الناتجة عن ممارسة العملاء لأساليب إدارة الأرباح فيما يلى:

١- تحديد العملاء الذين يشكلون خطورة عالية كنتيجة لممارسة سلوك إدارة الأرباح.

٢- تحميل هؤلاء العملاء بأتعاب إضافية مقارنةً بالعملاء الأقل خطورة.

٣- زيادة الجهد المبذول والاختبارات التفصيلية أثناء تنفيذ مهام مراجعة القوائم المالية لهؤلاء العملاء.

٤- مناقشة أى تعديلات فى القوائم المالية- مثل تغيير الطرق المحاسبية- لهؤلاء العملاء.

وهذا يعنى أنه فى حالات العملاء الذين يمارسون سلوك إدارة الأرباح، يحتاج المراجع الى بذل جهداً إضافيا وإجراء اختبارات أوسع، وذلك بغرض تنفيذ مهام المراجعة بالجودة المطلوبة، مما ينعكس ايجابياً على الحد من سلوك إدارة الأرباح عند هؤلاء العملاء، ويؤدى بالطبع الى زيادة أتعاب المراجعة.

واختبر "Davis et al. 2000" العلاقة بين طول مدة خدمة المراجع الخارجى واستقلاله من جهة، وإتباع العميل لأساليب إدارة الأرباح من جهة أخرى. فبالاعتماد على القوائم المالية للفترة من ١٩٨١ الى ١٩٩٨ لعينة مكونة من ٨٥٥ شركة، توصلت الدراسة الى أن طول مدة خدمة المراجع الخارجى تُضعف استقلاله وتشجع الإدارة على ممارسة سلوك إدارة الأرباح، ومن ثم فكلما انخفضت مدة خدمة المراجع الخارجى كلما زادت قدرته على كشف ومعالجة أساليب إدارة الأرباح. وأظهرت الدراسة بناءً على العينة المستخدمة والفترة الزمنية التى تم تغطيتها، أن الشركات التى أبقت المراجع الخارجى مدة أطول عانت بشكل كبير من تحريف حساباتها لغرض تخفيض الأرباح، فكانت أرباحها الحقيقية أكبر من الأرباح المعلنة. ولقد جاءت نتائج هذه الدراسة متوافقة مع توصيات

هيئة سوق الأوراق المالية (SEC 1998) التى دعمت استقلال المراجع الخارجى، ووضعت عدة إرشادات تحد من حجم الخدمات التى يقدمها ومن طول مدة خدمته.

وجاءت نتائج بعض الدراسات متضاربة مع نتائج دراسة "Davis et al. 2000"، حيث توصل "Ebrahim 2004" الى وجود علاقة سلبية بين مدة خدمة المراجعة وممارسة العميل لسلوك إدارة الأرباح. وحديثاً وفى استراليا أشارا "Carey and Simnett 2006" الى أنهما لم يصلا الى دليل على وجود أى علاقة بين طول مدة الخدمة وممارسة العميل لسلوك إدارة الأرباح. و فى بلجيكا توصلا "Knechel and Vanstraelen 2007" الى وجود دليل ضعيف على أن طول مدة الخدمة تؤدى الى زيادة أو تخفيض جودة المراجعة، ومن ثم اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح.

وفى الصين اختبرا "Liu and Lu 2002" العلاقة بين حوكمة الشركات، أساليب إدارة الأرباح، وسلوك النفق (Tunneling Behavior) الذى تتبعه الأطراف المسيطرة على الشركة. ويقصد بسلوك النفق إتباع الأطراف المسيطرة لأساليب مختلفة لنقل وتوجيه موارد الشركة بما يخدم مصالحهم الشخصية، ويزداد هذا السلوك فى المواقف التى تتعارض فيها المصالح. وتوصلا الى أنه فى ظل غياب الأساليب الفعالة لحوكمة الشركات– والتى منها جودة المراجعة الخارجية– يعمد المديرون الى سوء تقدير العديد من عناصر القوائم المالية وممارسة الأساليب المختلفة لإدارة الأرباح وسلوك النفق، وأنه يمكن الحد من هذه السلوكيات بإتباع أساليب فعالة لحوكمة الشركات.

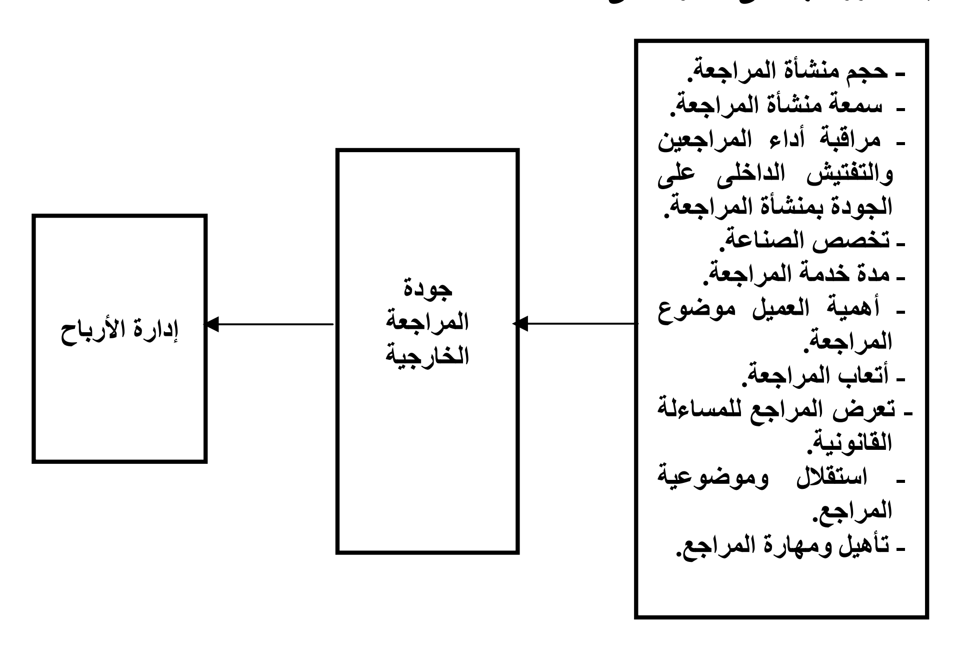
وفى المملكة المتحدة اختبر "Mulgrew 2005" العلاقة بين جودة المحاسبة وجودة حوكمة الشركات من منظور علاقة الوكالة، وتوصل الى أن جودة حوكمة الشركات– والتى تتحقق من خلال جودة أطرافها– ترتبط ايجابياً بجودة المحاسبة، والتى تعنى تقديم قوائم مالية ملائمة وموثوق فيها وخالية من ممارسات إدارة الأرباح.

ويخلص الباحث مما سبق الى أن علاقة الوكالة بين الإدارة والملاك أو بين الإدارة والأطراف ذات المصلحة قد أفرزت العديد من المشاكل والتى منشأها تعارض المصالح وعدم تماثل المعلومات، وهذا ما يدفع الإدارة الى ممارسة سلوك إدارة الأرباح عند إعداد القوائم المالية. وقد أوصت الكتابات الحديثة بضرورة العمل على الحد من ممارسة الإدارة لسلوك إدارة الأرباح، من خلال تطبيق قواعد حوكمة الشركات. وركزت تلك الكتابات على

اختبار أهمية دور المراجعة الخارجية فى هذا الصدد، ولاختلاف بيئة التطبيق جاءت نتائجها متضاربة. ويحاول الباحث من خلال دراسته الحالية اختبار العلاقة بين جودة عملية المراجعة الخارجية وسلوك ادارة الأرباح فى مصر، وهى بيئة تختلف عن غيرها من البيئات التى أجريت فيها الدراسات السابقة، مما يضيف لأهمية نتائج هذه الدراسة.

٣- صياغة نموذج وفروض البحث

من خلال الدراسات السابقة والإصدارات المهنية تم اقتراح نموذج الدراسة وصياغة فروضها على النحو التالى:



شكل يوضح العوامل المؤثرة فى جودة المراجعة الخارجية والعلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وإدارة الأرباح.

يتضح من الشكل السابق أن جودة المراجعة الخارجية تعتبر متغيراً وسيطاً يتأثر بمجموعة من المتغيرات المستقلة، ويؤثر بدوره وفى الاتجاه المعاكس كمتغير مستقل على إدارة الأرباح كمتغير تابع، وبالتالى فانه يمكن صياغة فروض الدراسة كما يلى:

الفرض الأول: توجد علاقة ايجابية بين حجم منشأة المراجعة وجودة المراجعة.
الفرض الثانى: توجد علاقة ايجابية بين سمعة منشأة المراجعة وجودة المراجعة.
الفرض الثالث: توجد علاقة ايجابية بين مراقبة أداء المراجعين والتفتيش الداخلى على الجودة بمنشأة المراجعة وجودة المراجعة.
الفرض الرابع: توجد علاقة ايجابية بين تخصص المراجع فى صناعة معينة وجودة المراجعة.
الفرض الخامس: توجد علاقة سلبية بين طول مدة خدمة المراجعة وجودة المراجعة.
الفرض السادس: توجد علاقة سلبية بين أهمية العميل موضوع المراجعة وجودة المراجعة.
الفرض السابع: توجد علاقة ايجابية بين أتعاب المراجعة وجودة المراجعة.
الفرض الثامن: توجد علاقة ايجابية بين إمكانية تعرض المراجع للمساءلة القانونية وجودة المراجعة.
الفرض التاسع: توجد علاقة ايجابية بين استقلال وموضوعية المراجع وجودة المراجعة.
الفرض العاشر: توجد علاقة ايجابية بين تأهيل ومهارة المراجع وجودة المراجعة.
الفرض الحادى عشر: توجد علاقة سلبية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح.

ولغرض اختبار فروض الدراسة والتحقق من مدى صدقها، تم إجراء دراسة تطبيقية فى الجزء التالى من البحث.

٤ – الدراسة التطبيقية

لتحقيق هدف البحث والذى يتمثل فى تقييم مدى سلامة بعض العوامل التى حظيت باهتمام الكتابات السابقة كمؤشرات لجودة المراجعة الخارجية، وإبراز دور جودة المراجعة الخارجية فى الكشف عن عمليات إدارة الأرباح فى السوق المصرى. تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من مديرى المراجعة بمكاتب المراجعة الخارجية قوامها ٧٤ مفردة، وتم تجميع البيانات باستخدام أسلوب قائمة الاستقصاء[1]. وباستخدام أسلوب تحليل

[1]– أنظر ملحق الدراسة رقم (١).

الانحدار المتعدد التدريجى فى اختبار العلاقة بين جودة المراجعة كمتغير تابع والعوامل المؤثرة فيها كمتغيرات مستقلة، واستخدام تحليل الانحدار البسيط فى تحليل العلاقة بين جودة المراجعة كمتغير مستقل وسلوك إدارة الأرباح كمتغير تابع، تم التوصل الى النتائج الآتية[٢]:

١- تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجى الى وجود علاقة ايجابية بين حجم منشأة المراجعة وجودة المراجعة، حيث أن حجم منشأة المراجعة يفسر وحده ٤,٢% من اجمالى التغير فى جودة المراجعة. وهذا يعنى صدق الفرض الأول للدراسة، والذى يقضى بوجود علاقة ايجابية بينهما. ويرجع انخفاض النسبة التى يفسرها حجم منشأة المراجعة من اجمالى التغير فى جودة المراجعة الى أن هذه العلاقة نسبية وليست مطلقة، حيث تختلف باختلاف ما اذا كانت منشأة المراجعة ترتبط بإحدى منشآت المراجعة الدولية أم لا، فمنشآت المراجعة الكبيرة المرتبطة بمنشآت دولية تهتم بالجودة مقارنة بغيرها التى لا ترتبط بمنشآت دولية.

٢- تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجى الى وجود علاقة ايجابية بين سمعة منشأة المراجعة وجودة المراجعة، حيث أن سمعة منشأة المراجعة تفسر وحدها ٣,٦% من اجمالى التغير فى جودة المراجعة. وهذا يعنى صدق الفرض الثانى للدراسة، والذى يقضى بوجود علاقة ايجابية بينهما. وأيضاً ترجع انخفاض النسبة التى تفسرها سمعة منشأة المراجعة الى قلة منشآت المراجعة التى تهتم بالسمعة والتى من بينها المنشآت التى ترتبط بمنشآت مراجعة دولية وتلك التى تراجع أعمال البنوك وشركات الاستثمار، وذلك لأن السمعة السيئة لمثل تلك المنشآت تؤثر سلباً على أعمالها لسرعة ذيوع تلك السمعة السيئة فى سوق رأس المال.

٣- تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجى الى وجود علاقة ايجابية بين مراقبة أداء المراجعين والتفتيش الداخلى على الجودة بمنشأة المراجعة وجودة المراجعة، حيث تفسر وحدها ١٢,٤% من اجمالى التغير فى جودة المراجعة. وهذا يعنى صدق الفرض الثالث للدراسة، والذى يقضى بوجود علاقة ايجابية بينهما. وتفسير ذلك أن مراقبة أداء

[2]- أنظر ملحق الدراسة رقم (٢).

المراجعين والتفتيش الداخلى على الجودة بمنشأة المراجعة، يدفع المراجعين نحو الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها عند تنفيذ مهام عملية المراجعة، مما ينعكس ايجابياً على جودة المراجعة.

٤- تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجى الى وجود علاقة ايجابية بين تخصص الصناعة وجودة المراجعة، حيث أن تخصص الصناعة يفسر وحده ١٣,٣% من اجمالى التغير فى جودة المراجعة. وهذا يعنى صدق الفرض الرابع للدراسة، والذى يقضى بوجود علاقة ايجابية بينهما. وتفسير ذلك أن تخصص الصناعة، وان كان محدود القيمة فى ظل المهام الروتينية، إلا أنه ذات قيمة كبيرة فى المهام المعقدة، حيث يتوافر لدى المراجع المتخصص فى الصناعة التى يعمل بها العميل موضوع المراجعة هيكل معرفة يساعده فى بناء أحكام قوية ومتميزة (Expertise)، مما ينعكس ايجابياً على جودة المراجعة.

٥- تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجى الى وجود علاقة سلبية بين مدة خدمة المراجعة وجودة المراجعة، حيث ظهر معامل التحديد المعدل بإشارة سالبة (- ٩,٧%)، مما يعنى وجود العلاقة السلبية، ومن ثم صدق الفرض الخامس للدراسة، والذى يقضى بوجود علاقة سلبية بينهما. وتفسير ذلك أن طول مدة خدمة المراجعة تؤثر سلباً على استقلال المراجع، وتؤدى الى توطيد علاقته بالإدارة، مما يشجعها على ممارسة سلوك إدارة الأرباح. ومن ثم فكلما انخفضت مدة خدمة المراجعة كلما زادت قدرة المراجع على اكتشاف ومعالجة سلوك إدارة الأرباح، وبالتبعية زادت جودة المراجعة. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج معظم الدراسات السابقة فى هذا المجال، وتتفق أيضاً مع توصيات هيئة سوق الأوراق المالية بشأن الحد من طول مدة خدمة المراجعة.

٦- وأيضاً تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجى الى وجود علاقة سلبية بين أهمية العميل موضوع المراجعة وجودة المراجعة، حيث ظهر معامل التحديد المعدل بإشارة سالبة (- ١٥,٤%)، مما يعنى وجود العلاقة السلبية، ومن ثم صدق الفرض السادس للدراسة، والذى يقضى بوجود علاقة سلبية بينهما. وتفسير ذلك أن عميل المراجعة المهم- والذى تمثل أتعابه نسبة كبيرة من اجمالى إيرادات منشأة المراجعة- يمارس

ضغوطاً على المراجع ليتغاضى عن سلوك إدارة الأرباح، مما يفقده استقلاله ويؤثر سلباً على جودة المراجعة.

٧- تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجى الى وجود علاقة ايجابية بين أتعاب المراجعة وجودة المراجعة، حيث أن أتعاب المراجعة تفسر وحدها ٥,٣% من اجمالى التغير فى جودة المراجعة. وهذا يعنى صدق الفرض السابع للدراسة، والذى يقضى بوجود علاقة ايجابية بينهما. ويرجع انخفاض النسبة التى تفسرها أتعاب المراجعة من اجمالى التغير فى جودة المراجعة الى أن هذه العلاقة نسبية وليست مطلقة، ففى بعض حالات المراجعة قد ترتبط الأتعاب العالية بالتغاضى عن مخالفات جوهرية، مما يعنى جودة مراجعة منخفضة. وعلى النقيض من ذلك ففى حالات أخرى قد ترتبط الأتعاب العالية بالجهد الاضافى الذى يبذله المراجع للتحقق من سلامة القوائم المالية، مما يعنى جودة مراجعة مرتفعة.

٨- تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجى الى وجود علاقة ايجابية بين تعرض المراجع للمساءلة القانونية وجودة المراجعة، حيث أن تعرض المراجع للمساءلة القانونية تفسر وحدها ١٥,٩% من اجمالى التغير فى جودة المراجعة. وهذا يعنى صدق الفرض الثامن للدراسة، والذى يقضى بوجود علاقة ايجابية بينهما. وتفسير ذلك أن للمساءلة القانونية تأثير نفسى ايجابى، حيث تمثل الرادع للمراجع عن الفشل فى اكتشاف المخالفات الجوهرية، ولكن لا يظهر هذا الأثر بصورة واضحة إلا فى ضوء توافر الكفاءة والتأهيل المهنى للمراجع، وكذلك التطبيق الفعلى للقوانين والتشريعات فى حالة مخالفة المراجع لها.

٩- تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجى الى وجود علاقة ايجابية بين استقلال وموضوعية المراجع وجودة المراجعة، حيث أن استقلال وموضوعية المراجع تفسر وحدها ٨,٦% من اجمالى التغير فى جودة المراجعة. وهذا يعنى صدق الفرض التاسع للدراسة، والذى يقضى بوجود علاقة ايجابية بينهما. وتفسير ذلك أن استقلال وموضوعية المراجع تضمن نزاهته فى اكتشاف أى تلاعب ترتكبه الإدارة بغرض التأثير على عدالة القوائم المالية، مما ينعكس ايجابياً على جودة المراجعة.

١٠- تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجى الى وجود علاقة ايجابية بين تأهيل ومهارة المراجع وجودة المراجعة، حيث أن تأهيل ومهارة المراجع تفسر وحدها ١١,٧% من اجمالى التغير فى جودة المراجعة. وهذا يعنى صدق الفرض العاشر للدراسة، والذى يقضى بوجود علاقة ايجابية بينهما. وتفسير ذلك أن مستوى تأهيل المراجع ومهارته المهنية يلعب دوراً هاماً فى قدرته على اكتشاف ومعالجة الأخطاء والمخالفات فى القوائم المالية، مما ينعكس ايجابياً على جودة المراجعة.

١١- تشير نتائج تحليل الانحدار البسيط الى وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح، حيث ظهر معامل التحديد المعدل بإشارة سالبة (- ٨٧,٦%)، مما يعنى وجود العلاقة السلبية، ومن ثم صدق الفرض الحادى عشر للدراسة، والذى يقضى بوجود علاقة سلبية بينهما. وتفسير ذلك أن أداء عملية المراجعة بجودة عالية، يؤدى الى اكتشاف ومعالجة الأخطاء والمخالفات الجوهرية والتى من بينها سلوك إدارة الأرباح، مما ينعكس ايجابياً على جودة القوائم المالية المنشورة.

٥- الخلاصة والنتائج والتوصيات

أدى تعارض المصالح فى علاقة الوكالة بين الأصيل (المساهمين) والوكيل (الإدارة) الى قيام الأخير بممارسة بعض السلوكيات التى يكون لها تأثير سلبى على مصالح الأصيل، ومن بين هذه السلوكيات سلوك إدارة الأرباح. وأدى هذا بدوره الى خلق الطلب على المراجعة الخارجية، حيث تعتبر مراجعة القوائم المالية وسيلة رقابية تسهم فى تدنية عدم تماثل المعلومات وتحمى مصالح الأصيل، وذلك من خلال تقديم التأكيدات المعقولة بأن القوائم المالية التى أعدتها الإدارة خالية من أى أخطاء أو مخالفات جوهرية. ولكى تحقق المراجعة أهدافها المرجوة فى علاقة الوكالة، ينبغى أن يتم تنفيذها بمستوى مرضى من الجودة.

وتهدف هذه الدراسة الى المساعدة فى فهم جودة عملية المراجعة وتقييم مدى سلامة حجم منشأة المراجعة وبعض العوامل الأخرى التى حظيت باهتمام الكتابات السابقة كمؤشرات للجودة. كما تهدف أيضاً الى إبراز دور جودة المراجعة فى الكشف عن عمليات إدارة الأرباح فى السوق المصرى، حيث أثبتت العديد من الدراسات التى أجريت فى

الولايات المتحدة الأمريكية وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح فى السوق الأمريكى.

ولتحقيق ذلك الهدف تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من مديرى المراجعة بمكاتب المراجعة الخارجية قوامها ٧٤ مفردة، وتم تجميع البيانات باستخدام أسلوب قائمة الاستقصاء. وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد التدريجى فى اختبار العلاقة بين جودة المراجعة كمتغير تابع والعوامل المؤثرة فيها كمتغيرات مستقلة، واستخدام تحليل الانحدار البسيط فى تحليل العلاقة بين جودة المراجعة كمتغير مستقل وسلوك إدارة الأرباح كمتغير تابع، تم التوصل الى النتائج الآتية:

١- وجود علاقة ايجابية بين حجم منشأة المراجعة وجودة المراجعة، الا أنها تفسر نسبة منخفضة من اجمالى التغير فى جودة المراجعة. ويرجع ذلك الى أن هذه العلاقة نسبية وليست مطلقة، حيث تختلف باختلاف ما اذا كانت منشأة المراجعة ترتبط بإحدى منشآت المراجعة الدولية أم لا، فمنشآت المراجعة الكبيرة المرتبطة بمنشآت دولية تهتم بالجودة مقارنة بغيرها التى لا ترتبط بمنشآت دولية.

٢- وجود علاقة ايجابية بين سمعة منشأة المراجعة وجودة المراجعة، و تفسر هى الأخرى نسبة منخفضة من اجمالى التغير فى جودة المراجعة. وأيضاً يرجع ذلك الى قلة منشآت المراجعة التى تهتم بالسمعة والتى من بينها المنشآت التى ترتبط بمنشآت مراجعة دولية وتلك التى تراجع أعمال البنوك وشركات الاستثمار، وذلك لأن السمعة السيئة لمثل تلك المنشآت تؤثر سلباً على أعمالها لسرعة ذيوع تلك السمعة السيئة فى سوق رأس المال.

٣- وجود علاقة ايجابية بين مراقبة أداء المراجعين والتفتيش الداخلى على الجودة بمنشأة المراجعة وجودة المراجعة، وتفسير ذلك أن مراقبة أداء المراجعين والتفتيش الداخلى على الجودة بمنشأة المراجعة، يدفع المراجعين نحو الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها عند تنفيذ مهام عملية المراجعة، مما ينعكس ايجابياً على جودة المراجعة.

٤- وجود علاقة ايجابية بين تخصص الصناعة وجودة المراجعة، وتفسير ذلك أن تخصص الصناعة، وان كان محدود القيمة فى ظل المهام الروتينية، الا أنه ذات قيمة كبيرة فى المهام المعقدة، حيث يتوافر لدى المراجع المتخصص فى الصناعة التى يعمل بها العميل

موضوع المراجعة هيكل معرفة يساعده فى بناء أحكام قوية ومتميزة، مما ينعكس ايجابياً على جودة المراجعة.

٥- وجود علاقة سلبية بين مدة خدمة المراجعة وجودة المراجعة، وتفسير ذلك أن طول مدة خدمة المراجعة تؤثر سلباً على استقلال المراجع، وتؤدى الى توطيد علاقته بالإدارة، مما يشجعها على ممارسة سلوك إدارة الأرباح. ومن ثم فكلما انخفضت مدة خدمة المراجعة كلما زادت قدرة المراجع على اكتشاف ومعالجة سلوك إدارة الأرباح، وبالتبعية تزداد جودة المراجعة.

٦- وجود علاقة سلبية بين أهمية العميل موضوع المراجعة وجودة المراجعة، وتفسير ذلك أن عميل المراجعة المهم- والذى تمثل أتعابه نسبة كبيرة من اجمالى إيرادات منشأة المراجعة- يمارس ضغوطاً على المراجع ليتغاضى عن سلوك إدارة الأرباح، مما يفقده استقلاله ويؤثر سلباً على جودة المراجعة.

٧- وجود علاقة ايجابية بين أتعاب المراجعة وجودة المراجعة، إلا أنها تفسر نسبة منخفضة من اجمالى التغير فى جودة المراجعة. ويرجع ذلك الى أن هذه العلاقة نسبية وليست مطلقة، ففى بعض حالات المراجعة قد ترتبط الأتعاب العالية بالتغاضى عن مخالفات جوهرية، مما يعنى جودة مراجعة منخفضة. وعلى النقيض من ذلك ففى حالات أخرى قد ترتبط الأتعاب العالية بالجهد الاضافى الذى يبذله المراجع للتحقق من سلامة القوائم المالية، مما يعنى جودة مراجعة مرتفعة.

٨- وجود علاقة ايجابية بين تعرض المراجع للمساءلة القانونية وجودة المراجعة، وتفسير ذلك أن للمساءلة القانونية تأثير نفسى ايجابى، حيث تمثل الرادع للمراجع عن الفشل فى اكتشاف المخالفات الجوهرية، ولكن لا يظهر هذا الأثر بصورة واضحة إلا فى ضوء توافر الكفاءة والتأهيل المهنى للمراجع، وكذلك التطبيق الفعلى للقوانين والتشريعات فى حالة مخالفة المراجع لها.

٩- وجود علاقة ايجابية بين استقلال وموضوعية المراجع وجودة المراجعة،. وتفسير ذلك أن استقلال وموضوعية المراجع تضمن نزاهته فى اكتشاف أى تلاعب ترتكبه الإدارة بغرض التأثير على عدالة القوائم المالية، مما ينعكس ايجابياً على جودة المراجعة.

١٠- وجود علاقة ايجابية بين تأهيل ومهارة المراجع وجودة المراجعة، وتفسير ذلك أن مستوى تأهيل المراجع ومهارته المهنية يلعب دوراً هاماً فى قدرته على اكتشاف ومعالجة الأخطاء والمخالفات فى القوائم المالية، مما ينعكس ايجابياً على جودة المراجعة.

١١- وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح، وتفسير ذلك أن أداء عملية المراجعة بجودة عالية، يؤدى الى اكتشاف ومعالجة الأخطاء والمخالفات الجوهرية والتى من بينها سلوك إدارة الأرباح، مما ينعكس ايجابياً على جودة القوائم المالية المنشورة.

وبناءً على ما خلصت إليه الدراسة النظرية وما توصلت إليه الدراسة التطبيقية من نتائج، يوصى الباحث بالآتى:

- إنشاء لجنة للرقابة على جودة المراجعة فى مصر، تكون مهمتها الإشراف على منشآت المراجعة لضمان التزامها بأداء مهام المراجعة بالجودة المطلوبة، ويمكن أن تكون هذه اللجنة تابعة لجمعية المحاسبة والمراجعة المصرية، ويكون من سلطاتها شطب المراجعين الذين لا يلتزمون بمعايير الجودة من سجل المحاسبين والمراجعين، ويراعى أن تتضمن تلك اللجنة بين أعضائها أساتذة جامعات متخصصين فى مجال المراجعة ومراجعين ممارسين ذوى خبرة عملية.
- إصدار قانون يماثل القانون الأمريكى " Sarbanes-Oxley Act of 2002 " يلزم بالتفتيش المستمر على منشآت المراجعة المسجلة للتحقق من مدى التزامها بالقوانين، قواعد اللجان، قواعد هيئة سوق المال، والمعايير المهنية عند أداء مهام المراجعة. وكذلك التطبيق الصارم للمادتين ١٣٢و١٣٤ من قانون الضرائب المصرى رقم ٩١ لعام ٢٠٠٥، والتى تتضمن توقيع عقوبات على المراجع فى حالة إخفائه لوقائع أثناء تأدية مهمته يكون لها تأثير فى التعبير عن حقيقة نشاط العميل موضوع المراجعة أو الإيهام بقلة الأرباح أو زيادة الخسائر. وتدفع مثل هذه البيئة القانونية المتشددة المراجع الى بذل العناية المهنية الواجبة لاكتشاف ومعالجة الأخطاء والمخالفات بالقوائم المالية، وذلك خوفاً من الوقوع تحت طائلة القانون، مما يؤثر ايجابياً على جودة عملية المراجعة.

- على منشآت المراجعة مراقبة أداء المراجعين والتفتيش الداخلى على الجودة، وذلك بإنشاء قسم لمراقبة الجودة، تكون مهمته التفتيش الداخلى على الجودة بمنشأة المراجعة، ولا يحق للمنشأة مزاولة مهنة المراجعة إلا بوجود هذا القسم ضمن هيكلها التنظيمى، فضلاً عن جعل وجوده شرطاً لقبول تقرير المراجعة بهيئة سوق المال المصرية.
- على منشآت المراجعة الاهتمام بالتدريب الجيد للمراجعين لديها بغرض زيادة تأهيلهم ومهاراتهم الفنية، كما ينبغى التركيز على التدريب العملى فى مجالات التخصص بغرض تكوين خبراء فى الصناعة قادرين على بناء أحكام متميزة فى مجال الصناعة، مما يكون لها انعكاسها الايجابى على جودة عملية المراجعة.

٦- مجالات البحث المقترحة

لازال بموضوع جودة المراجعة العديد من النقاط البحثية التى يمكن أن تكون مجالاً خصباً للأبحاث المستقبلية ومن أهمها ما يلى:

- دراسة أثر مساءلة المراجع من الناحية القانونية والاجتماعية والمهنية على جودة عملية المراجعة.
- دراسة أثر استخدام مدخل المراجعة على أساس الخطر (Risk-Based Audit) على جودة أحكام المراجعين بشأن تحديد وتقدير المخاطر التى تتعرض لها المنشأة موضوع المراجعة.
- دراسة أثر استخدام مساعدات القرار على جودة عملية المراجعة فى ظل قيود الموازنة وضغط الوقت.
- دراسة العلاقة بين حجم وسمعة منشأة المراجعة وإمكانية الاعتماد على المعلومات (Information Credibility) وجودة المعلومات (Information Quality) باعتبارهما مؤشرات لجودة المراجعة.
- دراسة مدى اهتمام منشآت المراجعة المصرية بتأهيل وتدريب المراجعين لديها وتكوين قاعدة من المراجعين الخبراء فى الصناعة، وأثر ذلك على جودة عملية المراجعة.

مراجــع البحــث

أولا: المراجع العربية

بلال محمد سمير، ٢٠٠٥، "دور الرقابة على جودة المراجعة فى تحقيق أهداف حوكمة الشركات"، المؤتمر العلمى الخامس، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة– جامعة الإسكندرية.

حسنين، طارق محمد وأحمد سباعى قطب، ٢٠٠٣، "دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جودة الرقابة الخارجية على الحسابات"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين– كلية التجارة– جامعة القاهرة– العدد ٦٠– ص ٣٥٥– ٤٠٥.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Arrunada, B. 2000. Audit Quality: Attributes, Private Safeguards and the Role of Regulation. *The European Accounting Review*. Vol. 9, No. 2: 205-224.

Ballesta, J., and M. Garcia-Meca. 2005. Audit qualifications and Managerial corporate governance in Spanish listed firms. . Bradford: Vol. 20, Iss. 7; pg. 725, 14 pgs.Auditing Journal

Balsam, S., J. Krishnan, and J.S. Young. 2003. Auditor Industry Specialization and the Earnings Response Coefficient. *Working Paper*.

Bartov, E., F. Gul, and J. Tsui. 2000. Discretionary- Accrual Models and Audit Qualifications. *Journal of Accounting and Economics.* 30 (3):421 - 452.

Bartov, E., D. Govly, and C. Hyan. 2002. The Rewards to meeting and Beating Earnings Expectations. *Journal of Accounting and Economics* .Vol. 33, No. 2: 173-204.

Bauwhede, H.V., M. Willekens, and A.Gaeremynck. 2000. Audit Quality, Public Ownership and firms' Discretionary Accruals Management. *Working Paper.*

Becker, C., M. DeFond, J. Jiambalvo, and K.R. Subramanyam. 1998 . The Effect of Audit Quality on Earnings Management. *Contemporary Accounting Research*. Vol. 15, No. 1: 1:21.

Bedard, J., and S. Biggs. 1991. The effect of Domain-Specific Experience on Evaluation of Management Representation

in Analytical Procedures. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* (Supplement): 77-95.

Beneish, M.D. 2001. Earnings Management: A Perspective. *Working Paper*. Indiana University

Brody, R.G., and S.A. Moscove. 1998. Mandatory Auditor Rotation. National Public Accountant (May): 32-36.

Butler, M., A.J. Leone, and M. Willenborg. 2003. An Empirical Analysis of Auditor reporting and its association with Abnormal Accruals. *Working Paper*. University of Rochester.

Caneghem, T. 2004. The impact of audit quality on earnings *European* rounding-up behavior: Some UK evidence. . Vol. 13, Iss. 4; pg. 771.2004. London: *Accounting Review*

Carey, P., and P. Simnett. 2006. Audit partner tenure and audit quality. *The Accounting Review*. Vol.81, No.3, pp. 653-676.

. 2005. Audit quality and Jian Zhou and Kuen-Lin LinChen, K., *Managerial* earnings management for Taiwan IPO firms. . Bradford: Vol. 20, Iss. 1; pg. 86, 19 pgs.*Auditing Journal*

. 2006. Auditor brand name, Jian Zhou and Shan-Ying WuChen, K., industry specialization, and earnings management: *International* evidence from Taiwanese companies. *Journal of Accounting, Auditing and Performance* . Olney: Vol. 3, Iss. 2; pg. 194.*Evaluation*

Chow, C.W., and A. Wong-Boren. 1986. Audit Firm Size and Audit Quality: Some Evidence from Mexico. *The International Journal of Accounting*. 1-25.

Chung, H., and S. kallapur. 2003. Client Importance, Nonaudit Services, and Abnormal Accruals. *The Accounting Review*. 78 (4): 931-955.

Clarkson, P.M., and D.A. simunic. 1994. The Association between Audit Quality Retained Ownership, and Firm-Specific Risk in U.S. vs. Canadian IPO Markets. *Journal of Accounting and Economics*. Vol. 17: 207-228.

Clarkson, P.M. 2000. Auditor Quality and the Accuracy of Management Earnings Forecasts. *Contemporary Accounting Research*. Vol. 17, No. 4: 595- 622.

Clikman, Paul M. August 2003. Where Auditors Fear to Tread: Internal Auditors Should be Proactive in Educating Companies on the Perils of Earnings Management and in

Searching for Signs of its Use, *High Beam Research*, PP. 69-78.

Colbert, G., and D. Murray. 1998. The Association Between Audit Quality and Auditor size: An Analysis of Small CPA firms. *Journal of Accounting, Auditing and Finance* .Vol. 13, No. 2: 135-150.

Copley, P.A. 1991. The Association Between Municipal Disclosure Practices and Audit Quality. *Journal of Accounting and Public Policy*. Vol. 10, No.4: 245.

Davidson, R.A. and D. Neu. 1993. A Note on Association Between Audit Firm Size and Audit Quality. *Contemporary Accounting Research*. Vol. 9, No. 2: 479-488.

DeAngelo, L.E. 1981. Auditor Size and Audit Quality. *Journal of Accounting and Economics*. Vol. 3, No. 3: 183-199.

Dedard, J., and Biggs , S., 1991. The Effect Domain-Specific Experience on evaluation of Management Representation in analytical Procedures. *Auditing: A Journal of practice & Theory* (Supplement) : 223-95.

DeFond , M. 1992 . The Association between Changes in Clients firm Agency costs and Auditor Switching. *Auditing: A Journal of Practice and Theory.* 11:16-31.

DeFond, M.L., and K.R. Subramanyam. 1998. Auditor change and Discretionary Accruals. *Journal of Accounting and Economics*. 25: 35-67.

Deis, D.R., and G.A. Giroux. 1992. Determinants of Audit Quality in the Public Sector. *The Accounting Review*.Vol. 67, No. 3: 462-479.

Dennis, M. 2007. *Audit quality: An analysis of management, auditor, and environmental factors.* Ph.D., University of Arkansas, 168 pages; AAT 3257883.

Ebrahim, Ahmed. 2004. *The effectiveness of corporate governance, institutional ownership, and audit quality as monitoring devices of earnings management.* Ph.D., Rutgers The State University of New Jersey - Newark, 120 pages; AAT 3148779.

Eilifsen, A. and W.F. Messier, Jr. 2000. The Incidence and Detection of Misstatements : A Review and Integration of Archival Research. *Journal of Accounting Literature*.Vol.19: 1-43.

Fan, J., and T. J. Wong. 2002. Do External Auditors Perform a Corporate Governance Role in Emerging Markets? Evidence from Asia. *Working Paper*. Hong Kong University of Science and Technology.

Francis, J., and E. Wilson. 1988. Auditor Changes: A Joint Test of Theories Relating to Agency Costs and Auditor Differentiation. *The Accounting Review*. 63: 663- 682.

Francis, J.R. 2004. What do we know about audit quality? *The British Accounting Review*. Vol. 36, Issue 4, December, pp. 345-368

Gosh, A., and D. Moon. 2003. Does Auditor Tenure Impair Audit Quality? *Working Paper*. State University of New York.

Healy, P.M., and J. Whlen. 1999. A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting. *Accounting Horizons* .Vol. 13, No. 4: 365-383.

Heninger, W.G. 2001. The Association Between Auditor Litigation and Abnormal Accruals. *The Accounting Review*. 76(1):111-126.

Hirst, D.E. 1994. Auditor Sensitivity to Earnings Management. *Contemporary Accounting Research*. 11 (1-2) : 405-422.

Jensen , M.C., and W.H. Meckling. 1976. Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Owners hip Structure. *Journal of Financial Economics*.Vol. 3: 305- 360.

. 2007. Keith A. Houghton and Christine A. JubbJohl, S., Earnings management and the audit *Managerial* opinion: evidence from Malaysia. . Bradford: Vol. 22, Iss. 7; pg. 688.*Auditing Journal*

Johnson, P., K. Jamal, and R. Berryman. 1991. Effects of Framing on Auditor Decisions. *Organization Behavior and Human Decision Processes* (50): 75-105.

Kim, J., R. Chung, and M. firth. 2003. Auditor Conservatism, Asymmetric Monitoring and Earnings Management. *Contemporary Accounting Research*. Vol. 20, No. 2: 323-359.

. 2007. ***Audit value and charitable organizations.*** **Kitching, Karen A Ph.D., The George Washington University, 92 pages; AAT 3279482.**

Klein, A. 2002. Audit Committee Board of Director Characteristics, and Earnings Management. Journal of Accounting and Economics. 33: 375-400.

Knechel, W., and Ann Vanstraelen. 2007. The Relationship between Auditor Tenure and Audit Quality Implied by Going . Vol. 26, May 2007. Sarasota: *Auditing*Concern Opinions. Iss. 1; pg. 113, 19 pgs.

Krinsky, I., and W. Rotenberg. 1989. The valuation of initial public offerings. *Contemporary Accounting Research.* 5: 501-515.

Krishnan, J., and P.C. Schauer. 2000. The Differentiation of Quality Among Auditors: Evidence from the Not-for-Profit Sector. *Auditing: A Journal of Practice and Theory.* Vol. 19, No.2: 9-26.

Krishnan, G. V. 2003. Audit quality and the pricing of discretionary accruals. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*. 22: 109-126.

Lam, S., and S. Chang. 1994. Auditor Service Quality and Auditor Size: Evidence from Initial Public offerings in Singapore. *Journal of International Accounting Auditing and Taxation*. Vol. 3, No. 1: 103.

Lee, C. J., C. Liu, and T. Wang. 1999. The 150-hour rule. *Journal of Accounting & Economics.* 27 (2): 203-228.

Lys , T., and R.L. Watts. 1994. Lawsuits Against Auditors. *Journal of Accounting Research*. 32 (Supplement): 65-93.

Magrath, L., and L.G. Weld. 2002. Abuse Earnings Management and Early Warning Signs, Available From: *http://www.nysscpa.org/cpajournal/2002/0802/features/f085002.htm.*

Maijoor, S., and A. Vanstraelen. 2006. Earnings management within Europe: the effects of member state audit environment, audit firm quality and international capital markets. . London: Vol. 36, Iss. *Accounting and Business Research* 1; pg. 33.

Moreland, K.A. 1995. Criticisms of Auditors and the Association Between Earnings and Returns of Client Firms. *Auditing*. Vol. 14, No.1: 94-104.

. 2005. *Accounting quality and corporate* Mulgrew, Mark Leo *governance.* Ph.D., Queen's University of Belfast (United Kingdom); AAT C825595.

Palmrose, Z. 1986. Audit Fees and Auditor Size. Further Evidence. *Journal of Accounting Research.* Vol. 24, No. 1: 97-110.

Palmrose, Z. 1988. An Analysis of Auditor Litigation and Audit Service Quality. *The Accounting Review*. Vol. 64, No. 1: 55-73.

Petroni, K., and M. Beasley. 1996. Errors in Accounting Estimates and Their Relation to audit firm Type. *Journal of Accounting Research*. Vol, 34, No.1: 151- 171.

. 2007. External Auditors, Audit Remi JaninPiot, C., and Committees and Earnings Management in France. . London: Vol. 16, Iss. 2; pg. *European Accounting Review* 429.

, Charles. 2001. Agency costs and audit quality: Evidence from Piot . London: Vol. 10, *European Accounting Review*France. Iss. 3; pg. 461.

Rangan, S. 1998. Earnings Management and the Performance of Seasoned Equity Offerings. *Journal of Financing Economics*. 50: 101-122.

Reynolds, J.K., and J.R. Francis. 2001. Does Size Matter? The Influence of Large Clients on Office-Level Auditor Reporting Decisions. *Journal of Accounting and Economics*. 30: 375-400.

Robb, S.W. 1998. The Effect of Analysts' Forecasts on Earnings Management in financial Institutions. *The Journal of Financial Research*. Vol. XXI, No. 3: 315- 331.

Rosenfield, Paul .2000. What Drives Earnings Management?, Available From: . *http://www.aicpa.org/pubs/jofa/oct2000/opinion.htm*

Schipper , K. 1989. Commentary on Earnings Management. *Accounting Horizons* (Dec.): 91-102.

Scott, B. Jacobson and M.K. Pitman. 2005. Auditors and Earnings Management. Available From:

http://www.nysscpa.org/cpajournal/2005/0802/features/f085002.htm.

Schauer, P.C. 2001. Differences in Audit Quality Among Audit Firms: An Examination Using Bid-ask-Spreads. *Working Paper*.

Tate, S. 2001. Differences in financial Statement and Compliance Audit Assessment Between Size and Non-Size auditors. *Working Paper*.

Teoh, S. H. and T. J. Wong. 1993. Perceived Auditor Quality and the Earnings Response Coefficient. *The Accounting Review* .Vol. 68, No. 2: 346- 366.

Teoh, S. H., I. Welch, and T. J. Wong. 1998a. Earnings Management and Long-Run Market Performance of Initial Public Offerings. *Journal of Finance*. Vol. 53, No. 6: 1935-1974.

Teoh, S. H., I. Welch, and T. J. Wong. 1998b. Earnings Management and the Underperformance of Seasoned Equity Offerings. *Journal of Financial Economics.* 50: 63-99.

Titman, S., and B. Trueman. 1986. Information Quality and the Valuation of New issues. *Journal of Accounting and Economics*. Vol. 8, No. 2: 159- 172.

Wallace, W. A. 1980. *The Economic Role of the Audit in Free and Regulated Markets.* Touche Ross & Co. Aid to Education Program.

Watts, R.L., and J. L. Zimmerman. 1978. Towards a Positive Theory of the determination of Accounting Standards. *The Accounting Review*. 53 (January): 112-134.

Watts, R. L., and J. L. Zimmerman. 1994. The Markets for Independence and Independent Auditors. *Unpublished Manuscript*. University of Rochester.

Watts, R.L. and J. L. Zimmerman. 1986. *Positive Accounting Theory*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc.

Williams, S.M. 2003. Associations between Earnings Management and Properties of Independent Audit Committee Members. *Working Paper*. Singapore Management University.

Wirght , S., and A. Wright. 1997. The Effect of Industry Specialization on Hypothesis Generation and Audit Planning Decisions. *Behavioral Research in Accounting* (9): 273-294.

Wong, J. 2004. Audit quality and international standards on auditing. *www.ifac.org.*

Zhou, J. and R. Elder. 2001. Audit Firm Size, Industry Specialization and Earnings Management by Initial Public Offering Firms. *Working Paper.*

ملاحـــــق البحـــــــــث

الملحق رقم (١): قائمـــــــــــة الاستقصـــــــــــــاء.

الملحق رقم (٢): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجى وتحليل الانحدار البسيط.

الملحق رقم (١): قائمة الاستقصاء

أولاً: الاستقصاء

س١: فى رأيك أى من العوامل الآتية يؤثر ايجابياً على جودة المراجعة الخارجية فى مصر:	أوافق جدا	أوافق	أوافق إلى حد ما	غير موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق جدا
١- حجم منشأة المراجعة.						
٢- سمعة منشأة المراجعة.						
٣- مراقبة أداء المراجعين والتفتيش الداخلى على الجودة بمنشأة المراجعة.						
٤- تخصص الصناعة.						
٥- مدة خدمة المراجعة.						
٦- أهمية العميل موضوع المراجعة.						
٧- أتعاب المراجعة.						
٨- تعرض المراجع للمساءلة القانونية.						
٩- استقلال وموضوعية المراجع.						
١٠- تأهيل ومهارة المراجع.						
١١- عوامل أخرى برجاء ذكرها (إن وجدت):						

	أوافق جدا	أوافق	أوافق إلى حد ما	غير موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق جدا
س٢: تتحقق جودة المراجعة الخارجية من خلال:						
١- اكتشاف المراجع للأخطاء والمخالفات الجوهرية فى القوائم المالية.						
٢- تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم، ومن ثم حماية مصالح حملة الأسهم.						
٣- خلق الثقة فى القوائم المالية لدى مستخدميها.						
٤- تقليل الضوضاء وتحيز البيانات المحاسبية وتحسين دقتها.						
٥- مدى التزام المراجعين بالمعايير المهنية الصادرة عن المؤسسات المهنية.						
٦- مدى إعداد القوائم المالية موضوع المراجعة بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.						
٧- عناصر أخرى برجاء ذكرها (إن وجدت):						

س٣: يتم إدارة الأرباح من خلال:	أوافق جدا	أوافق	أوافق إلى حد ما	غير موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق جدا
١- ممارسة سلوك تمهيد الدخل.						
٢- ممارسة سلوك التخلص من المصروفات (Big Bath).						
٣- ممارسات أخرى برجاء ذكرها إن وجدت:						
	أوافق جدا	أوافق	أوافق إلى حد ما	غير موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق جدا
س٤: يؤدى تحسين جودة المراجعة الخارجية الى الحد من سلوك إدارة الأرباح.						

ثانياً: بيانات شخصية

١- اسم القائم بملء الاستمارة (إذا رغبت في ذلك):........................

٢- الوظيفة: ....

٣- سنوات الخبرة: ....

الملحق رقم (٢): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجى وتحليل الانحدار البسيط

المتغير التابع / المتغيرات المستقلة	جودة المراجعة الخارجية
١- حجم منشأة المراجعة.	٤,٢
٢- سمعة منشأة المراجعة.	٣,٦
٣- مراقبة أداء المراجعين والتفتيش الداخلى على الجودة بمنشأة المراجعة.	١٢,٤
٤- تخصص الصناعة.	١٣,٣
٥- مدة خدمة المراجعة.	٩,٧-
٦- أهمية العميل موضوع المراجعة.	١٥,٤-
٧- أتعاب المراجعة.	٥,٣
٨- تعرض المراجع للمساءلة القانونية.	١٥,٩
٩- استقلال وموضوعية المراجع.	٨,٦
١٠- تأهيل ومهارة المراجع.	١١,٧

جدول رقم (٢): يوضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجى (معامل التحديد المعدل %)

المتغير التابع / المتغير المستقل	سلوك إدارة الأرباح
جودة عملية المراجعة	٨٧,٦-

جدول رقم (٣): يوضح نتائج تحليل الانحدار البسيط (معامل التحديد المعدل %)